أثر آليات الحوكمة علي العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة: دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

أ/ فريدة صالح عزت إسماعيل

باحثة ماجستير

كلية الأعمال– جامعة الإسكندرية

25202130201187@alexu.edu.eg

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلي اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة، واختبار تأثير بعض اليات حوكمة الشركات علي هذه العلاقة كمتغير معدل للعلاقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، كما تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت أنشطة إدارة الأرباح الانتهازية للمديرين تؤثر علي قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركاتهم مع الشركات الأخرى. وقد توصلت الدراسة أنه مع زيادة ممارسات إدارة الأرباح تنخفض قابلية القوائم المالية للمقارنة، وفي المقابل وجدت الدراسة زيادة ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية للمديرين (REM) بينما تتناقص ممارسات إدارة الأرباح علي أساس المستحقات (AEM)، بمعني أن المديرين يقوموا باستبدال ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية مقابل ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات. ويقدم البحث أيضاً دراسة لدور آليات حوكمة الشركات علي العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وتشمل اليات حوكمة الشركات كل من جودة المراجعة، وخصائص مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح علي أساس المستحقات AEM – إدارة الأرباح الحقيقية REM – قابلية القوائم المالية للمقارنة – آليات حوكمة الشركات.

[1] تقديم البحث في 2024/9/1 وقبول نشره في 2024/9/15

The Impact of Governance Mechanisms on The Relationship between Earnings Management Practices and The Comparability of Financial Statements: An Applied Study on Non-Financial Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aims to test the relationship between earnings management practices and the comparability of financial statements, and to test the impact of some corporate governance mechanisms on this relationship as a moderating variable of the relationship, using a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange. This study also examines whether the opportunistic earnings management activities of managers affect the comparability of their companies' financial statements with other companies.

The study found that with the increase in earnings management practices, the comparability of financial statements decreases. In contrast, the study found an increase in managers' real earnings management (REM) practices, while accruals-based earnings management (AEM) practices decrease, which meaning that managers replace real earnings management practices with accruals-based earnings management practices.

The research also presents a study of the role of corporate governance mechanisms on the relationship between earnings management practices and the comparability of financial statements. Corporate governance mechanisms include audit quality, board of directors' characteristics, and audit committee.

Keywords

Accruals Earnings Management (AEM) - Real Earnings Management (REM) - Comparability of Financial Statements- Corporate Governance Mechanisms.

1- مقدمة البحث

تعد القابلية للمقارنة Comparability أحدي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تهدف إلى تحسين منفعة القوائم المالية، وذلك من خلال السماح للمستخدمين بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية، وامكانية المقارنة مع المعلومات المناظرة للشركات الأخرى، أو لنفس الشركة خلال فترات زمنية مختلفة، بما يساهم في فهم وتقييم الاداء الاقتصادي للشركات بشكل أفضل بالنسبة للشركات المماثلة. ووفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) يؤكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على منفعة وأهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة، إذ تتضمن قرارات الاستثمار والإقراض تقييم الفرص البديلة، ولا يمكن أن يتم هذا بصورة رشيدة بدون وجود المعلومات القابلة للمقارنة (FASB, 2010).

وتعتبر القابلية للمقارنة من الموضوعات الأكثر اثارة للجدل، على الرغم من البساطة الظاهرة لمفهوم القابلية للمقارنة، إذ تتضمن القابلية للمقارنة أن الأشياء المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة، وعلى العكس الأشياء غير المتشابهة يجب أن تبدو مختلفة. ويظهر التساؤل في المجال المحاسبي ماهية الأشياء، وهل المقصود بها المعاملات التجارية للمنشأة أم المقصود أنواع الحسابات أم الجوهر الاقتصادي لمعاملات المنشأة، هذا بالإضافة إلى كيفية تحديد أنها أشياء متشابهة أم مختلفة، لذلك ينتهى المطاف بالقابلية للمقارنة كواحدة من أكبر العقبات في مجال البحث المحاسبي (Zeff, 2007).

وقد اهتمت الدراسات المحاسبية بموضوع قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث ركزت بعض الدراسات (e.g., Taplin, 2010; Barth et al., 2012; Barth, 2013; Caban – Garcia and He, 2009) على دراسة القابلية للمقارنة على المستوى الدولي، والتي تتحقق من خلال زيادة التوافق، أو التجانس في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، من خلال تأثير معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على قابلية القوائم المالية للمقارنة. بينما اهتمت بعض الدراسات الأخرى بدراسة القابلية للمقارنة على مستوى الدولة الواحدة (e.g., Chan and Li, 1992; Souza and Lemes, 2016; Imhof et al., 2017) سواء تناولت منافع القابلية للمقارنة أو محدداتها أو معوقاتها.

ومن الموضوعات المثيرة للجدل في هذا الصدد ما تتخذه الادارة من قرارات تتحكم بواسطتها في المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة، وقد تؤدى هذه القرارات إلى التأثير ايجابا أو سلبا على أرباح المنشأة، مما قد يعتبره البعض نوعاً من التحايل أو التلاعب في المعلومات المحاسبية.

وقد تؤدى ممارسات الادارة لإدارة الأرباح إما إلى تخفيض الأرباح أو زيادتها أو تمهيدها. ومع أن هناك تباين في الدوافع التي تحرك سلوك الادارة نحو ممارسات ادارة الأرباح، إلا أن أسلوب التأثير على الربح

يأخذ احدى اتجاهين إما تخفيضه إذا كان مرتفعاً، أو زيادته إذا كان منخفضاً، أو اختيار أحد الأسلوبين لتمهيده لتخفيض التقلبات الحادة في مستواه.

ويمكن التمييز بين أسلوبين لممارسات ادارة الأرباح، هما ادارة الأرباح من خلال المستحقات accrual-based earnings management (AEM)، وادارة الأرباح الحقيقية real earnings management (REM) (Khnah and Khong, 2018). ويتم النوع الأول من خلال حرية الادارة في اختيار السياسات المحاسبية أو تغييرها. ومن أهم الأساليب المتبعة في هذا الصدد طرق الاهلاك واستنفاد الأصول طويلة الأجل أو طرق تقييم المخزون أو تقدير المخصصات، مما قد يؤثر ايجاباً أو سلباً على الربح المحاسبي من خلال القرارات التي تستهدف التأثير الدفتري على هذه المعلومات، ولا تؤثر على المعاملات الاقتصادية والتدفقات النقدية للمنشأة (Healy and Wahlen, 1999).

بينما يتضمن الأسلوب الثاني ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية، وذلك من خلال اتخاذ الادارة بعض القرارات التشغيلية التي تستهدف التأثير الحقيقي على المعلومات المحاسبية، مما يؤثر بدوره على صافي التدفقات النقدية للمنشأة. ويتم ذلك عن طريق التأثير على توقيت حدوث بعض الأنشطة، سواء أكانت متعلقة بالعمليات التشغيلية أو بالاستثمار، ويعنى ذلك إمكانية تأجيل عمليات مالية لسنة تالية، أو تقديم عمليات كان ينبغي حدوثها في سنة تالية، مثال ذلك تأجيل أو تقديم عمليات بيع أو شراء أو استثمار، أو تأجيل أو تقديم مصروفات معينة مثل مصروفات الإصلاح والصيانة والبحث والتطوير والإعلان وغيرها من المصروفات الاختيارية (غير الإجبارية) التي قد لا تؤثر جوهرياً على النشاط الجاري للمنشأة، مما يكون له تأثير حقيقي على المعلومات المحاسبية (Roychowdhury, 2006). وبمقارنة الأسلوبين السابقين لممارسات ادارة الأرباح يكون من الصعب اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية نظراً لطبيعتها التي يمكن اخفاؤها في الأنشطة التشغيلية العادية، كما أنها أكثر خطورة على الشركات لأنها تؤثر بشكل مباشر على القرارات التشغيلية والتدفقات النقدية، مما قد يؤثر سلباً على الاداء التشغيلي المستقبلي للمنشأة وقيمتها (Kang, 2017).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات وممارسات ادارة الأرباح الحقيقية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة اختبار هذه العلاقة، وتحديد ما إذا كان المديرون يستخدموا هذين الأسلوبين لإدارة الأرباح بشكل متكامل (علاقة تكاملية) أو بصورة تبادلية (بدائل) عند المفاضلة بين الأسلوبين لإدارة الأرباح، وتأثيرها علي قابلية القوائم المالية للمقارنة. وعلي الرغم من أنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، إلا أن هناك اتفاق علي ان إدارة الأرباح تؤدى إلي تحريف الأداء الحقيقي للشركة، مما قد يترتب عليه التأثير سلبيا علي قابلية القوائم المالية للمقارنة سواء علي مستوي الشركة من سنة لأخري، او علي مستوي المقارنة بين الشركات المختلفة.

وبصورة عكسية، وفي ظل وجود قوائم مالية للمنشأة أكثر قابلية للمقارنة مع غيرها من الشركات المماثلة التي تعمل في نفس الصناعة، فمن المتوقع أن تقل ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (REM). إذ يترتب على زيادة القابلية للمقارنة زيادة كمية وجودة المعلومات المتاحة لمستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصالح في المنشأة، ومن ثم يقل عدم تماثل المعلومات، وتتحسن بيئة معلومات المنشأة، مما يجعل مستخدمي القوائم المالية في وضع أفضل لفهم والتنبؤ بالأحداث الاقتصادية للمنشأة، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأكثر قابلية للمقارنة توفر مقاييس نموذجية لبعضها البعض benchmark، ومن ثم تقل مقدرة المديرين على اخفاء ادائهم الحقيقي من خلال ممارسات ادارة الأرباح الانتهازية عن طريق المستحقات، ومن ثم فإن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تقيد ممارسات ادارة الأرباح عن طريق المستحقات (Sohn, 2016). هذا بالإضافة إلى أنه مع زيادة قابلية القوائم المالية للمنشأة للمقارنة مع الشركات المماثلة في الصناعة تقل التكلفة الحدية لجمع وتشغيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح، مما يمكن تلك الأطراف الخارجية من تقييم الأداء الحقيقي للمنشأة بصورة أكثر دقة، إذ تمثل المعلومات المحاسبية للشركات القابلة للمقارنة مدخلات إضافية ذات قيمة لتحليل وفهم أساسيات النشاط للمنشأة محل الاهتمام، والنتيجة هي انخفاض دوافع الادارة للقيام بممارسات ادارة الأرباح عن طريق المستحقات (Zhang, 2018).

وعلى العكس مما سبق، فمن المتوقع مع زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة أن تزداد ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (REM)، حيث يزداد دافع المديرين للتحول من ممارسات ادارة الأرباح عن طريق المستحقات إلى ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية، والتي تدخل في نطاق سلطة الادارة اتخاذ القرارات التشغيلية وفقاً لما تتمتع به من مرونة لإنجاز الأعمال أو استجابة للمتغيرات والظروف المحيطة، وبالتالي يكون من الصعب اكتشاف ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية .(Wagenhofer, 2005).

ومن ثم نتوقع أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تعد ألية للرقابة والحوكمة لتخفيف دوافع المديرين تجاه ممارسات ادارة الأرباح الانتهازية عن طريق المستحقات (AEM) في مقابل التحول إلى ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (REM).

وفي هذا السياق يشير العديد من الدراسات السابقة إلي أن التأثير السلبي لممارسات إدارة الأرباح على قابلية القوائم المالية للمقارنة يمكن ان يقل في حالة وجود آليات حوكمة قوية، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتباط ممارسات إدارة الارباح ارتباطًا وثيقا بالسلوك الانتهازي للإدارة. ويتطلب الحد من ممارسات الإدارة الانتهازية وجود آليات حوكمة قوية تضمن رقابة هذا السلوك الانتهازي، فالحوكمة قد تحد من الممارسات الانتهازية للإدارة ومن ثم تعمل على التوافق بين مصالح الإدارة والمساهمين.

2 ـ مشكلة البحث

تعتبر القابلية للمقارنة خاصية مهمة للمعلومات المحاسبية المفيدة، حيث توفر للمستخدمين فهم الأحداث الاقتصادية الأساسية للشركة وتقييمها بشكل أفضل مقارنة بالشركات الأخرى (Chen et al.; 2018)، كما تعد قابلية القوائم المالية للمقارنة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمستثمرين والمنظمين وواضعي المعايير المحاسبية، فمن وجهة نظر المستثمرين تتضمن قرارات الاستثمار الرشيدة تقييم الفرص المستقبلية للشركة مقارنة بفرص الشركات المماثلة، وهذا يدعم دور قابلية القوائم المالية للمقارنة من أجل تقييم أفضل لأداء الشركات (Edmond et al., 2018). هذا بالإضافة إلى أن القابلية للمقارنة تعد السبب الرئيسي وراء تطوير معايير المحاسبة، إذ تقيد المعايير المحاسبية من الخيارات المحاسبية المتاحة للمديرين، وتقلل من التباين في القواعد والاجراءات المحاسبية بما يدعم القابلية للمقارنة بين الشركات المماثلة اقتصادياً وذات نماذج الأعمال المتشابهة (Choi et al., 2018).

وتركز الدراسات السابقة على منافع القابلية للمقارنة للمشاركين في سوق رأس المال، مثل المحللين الماليين والدائنين والمستثمرين، ومع ذلك لم يتم استكشاف الآثار المترتبة على قابلية القوائم المالية للمقارنة بالنسبة للمديرين، وهم طرف هام في عملية انتاج وتوفير المعلومات ونشرها، وقرارات إعداد القوائم المالية. لذلك تحاول هذه الدراسة الحد من هذه الفجوة من خلال اكتشاف مدى تأثير ممارسات ادارة الأرباح سواء ادارة الأرباح من خلال المستحقات أو ادارة الأرباح الحقيقية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وتأسيساً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة علي التساؤلات التالية:

- هل توجد علاقة بين ممارسات ادارة الأرباح بنوعيها وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وإلى أي مدى يدعم الدليل التجريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية هذه العلاقة؟
- هل تؤثر اليات حوكمة الشركات علي العلاقة بين ممارسات ادارة الأرباح بنوعيها وقابلية القوائم المالية للمقارنة؟

3- هـدف البحـث

تستهدف الدراسة واختبار تأثير ممارسات ادارة الأرباح بنوعيها على قابلية القوائم المالية للمقارنة، ومدي اختلاف هذه العلاقة باختلاف اليات حوكمة الشركات، وذلك بالتطبيق في أحد أسواق رأس المال الناشئة وهو سوق رأس المال المصري، وذلك خلال الفترة من 2018-2023.

4 ـ أهمية ودوافع البحث

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية قضية قابلية القوائم المالية للمقارنة، والتي تعتبر من القضايا التي مازالت تلقي اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة ولا سيما في الأسواق الناشئة مثل مصر. وتحاول الدراسة استكشاف طبيعة العلاقة بين القابلية للمقارنة للقوائم المالية وممارسات إدارة الأرباح.

ومن أهم دوافع البحث أن معظم الأدلة التجريبية التي تناولت العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح تمت في الدول المتقدمة، لذلك يوفر سوق رأس المال المصري بيئة جديرة بالاهتمام لاكتشاف ودراسة طبيعة هذه العلاقة. فعلي الرغم من أن عدداً من الدراسات قد فحص العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح الا أنها تركز بشكل ملحوظ في عدد قليل من البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والتي تميل إلي أنه يكون لها سياقات حوكمة اقتصادية وقانونية ومؤسسية مماثلة، ومع ذلك يمكن القول إنه في البلدان النامية مثل مصر تختلف حوكمة الشركات والبيئة الاقتصادية والقانونية، وبالتالي فان قدرة آليات حوكمة الشركات الرسمية علي تقييد المديرين للانخراط في الأسواق الناشئة قد تختلف في الأسواق الناشئة.

وبناء علي ما سبق سوف يستكمل البحث علي النحو التالي:

1 . تحليل واستقراء الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

2 . منهجية البحث.

3 . تحليل النتائج.

4 . النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

5- تحليل واستقراء الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة

تعرف ادارة الأرباح بأنها أي سلوك تقوم به الادارة بهدف التأثير على الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية، ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، بل قد يؤدى في الواقع إلى أضرار في الفترة الطويلة (Almahrog et al., 2018). وتتضمن ممارسات ادارة الأرباح آليات تسمح للمديرين بالتدخل المقصود في عملية إعداد التقارير المالية إما لتحقيق منافع خاصة وذاتية، وعندئذ يكون هذا سلوك ادارى انتهازي، أو بغرض تحقيق بقاء أو استمرار المنشأة وتحسين الاداء المستقبلي للمنشاة من خلال تحسين العلاقات مع العملاء والموردين وأصحاب المصالح الأخرى، وعندئذ يكون سلوك بدافع الكفاءة وغير انتهازي.

ومن ناحية أخري، يشير مصطلح قابلية القوائم المالية للمقارنة بشكل عام في الأدب المحاسبي إلي أن قابلية للمقارنة باعتبارها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة والتي تمكن مستخدمي

التقارير المالية من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وهو ما يمكن تفسيره بأنه عندما تتشابه الأحداث الاقتصادية التي تتعرض لها الشركات فأنه يجب أن تظهر قوائمها المالية أرقام محاسبية متشابهة والعكس صحيح. ومن ناحية أخري، تتضمن قرارات الاستثمار تقييم الفرص الاستثمارية للشركة مقارنة بفرص الشركات المماثلة، وهذا يدعم قابلية القوائم المالية للمقارنة من أجل تقييم أفضل لأداء الشركات. هذا بالإضافة إلي ان زيادة القابلية للمقارنة تؤدى إلي تخفيض تكاليف اقتناء وتشغيل المعلومات، ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض مخاطر التقدير والتنبؤ من قبل المستثمرين والمحللين ومستخدمي القوائم المالية.

5 -1 تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة واشتقاق الفرض الأول

فيما يتعلق بالعلاقة بين ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات وممارسات ادارة الأرباح الحقيقية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة اختبار هذه العلاقة، وتحديد ما إذا كان المديرون يستخدموا هذين الأسلوبين لإدارة الأرباح بشكل متكامل (علاقة تكاملية) أو بصورة تبادلية (بدائل) عند المفاضلة بين الأسلوبين لإدارة الأرباح، وتأثيرها علي قابلية القوائم المالية للمقارنة. ومن ثم تستهدف هذه الفرعية من الدراسة استقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وتأثير حوكمة الشركات علي هذه العلاقة، وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بمفهوم إدارة الأرباح، تم تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة فقد عرفها Schipper (1989) علي أنها تدخل متعمد في عملية متعمد في إعداد التقارير المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة. بينما قام Rosenfied (2000) بتعريف إدارة الأرباح بأنها "أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر علي الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدى في الواقع إلي أضرار في الأجل الطويل". وأشار Healy and Wahlen (1999) إلي أن "إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية أما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد علي الأرقام المحاسبية".

وعلي الرغم من أنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، إلا أن هناك اتفاق علي ان إدارة الأرباح تؤدى إلي تحريف الأداء الحقيقي للشركة. ويوجد دافعان لإدارة الأرباح الأول، تحقيق منافع ذاتية للإدارة وعندئذ يكون الدافع انتهازيا (Opportunist)، والثاني هو التأثير علي مستخدمي المعلومات

المحاسبية عن طريق إظهار دخل المنشأة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار المنشأة في سوق المنافسة، وعندئذ يكون الدافع هو " كفاءة المنشأة" (Efficiency)، وعندما يكون الدافع انتهازيا أو غير أخلاقي يكون لإدارة الأرباح تأثيرا جوهريا علي المركز الحقيقي للمنشأة، مما يؤدى إلي تضليل مستخدمي القوائم المالية (Beneish,2001).

وقد أنشأ معهد المحاسبين القانونين الأمريكي لجنة خاصة لمقاومة التلاعب في القوائم المالية، وجاء في أحد تقارير هذه اللجنة أن إدارة الأرباح تؤدى إلي قوائم مالية مضللة، وقد تشجع الإدارة فيما بعد علي القيام بسلوك غير قانوني أكثر خطورة (Scott and Pitman, 2005).

ويمكن التميز بين أسلوبين لممارسات إدارة الأرباح، هما إدارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM) وإدارة الأرباح الحقيقية.(REM) **مفهوم إدارة الأرباح من خلال المستحقات(AEM)**، تكون إدارة الأرباح من خلال المستحقات(AEM) من خلال حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية أو تغييرها، وذلك باتخاذ القرارات التي تستهدف التأثير الدفتري علي المعلومات المحاسبية في محاولة لإخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية (Gunny,2010). ومن أهم الأساليب المتبعة في هذا الصدد تغيير طرق الإهلاك واستنفاد الأصول طويلة الأجل أو تغيير طرق تقييم المخزون، أو تغيير طرق تقدير مخصص الديون المشكوك فيها، مما يؤثر إيجابيا أو سلبيا علي المعلومات المحاسبية (Zang, 2012)، ولا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات علي المعاملات الاقتصادية والتدفقات النقدية للمنشأة (Healy and Wahlen; 1999).

ومن ناحية أخري، هناك نوع ثاني لإدارة الأرباح وهو إدارة الأرباح الحقيقية، فقد عرف Sellami (2015) إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بأنها " التغيير في توقيت هيكلة قرارات الإدارة (القرارات التجارية الحقيقية المتعلقة بأنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل)، والتي لها تأثير مباشر علي التدفقات النقدية وبالتالي علي الأرباح، مدفوعة برغبة المديرين في تضليل أصحاب المصلحة حول الأداء الحقيقي للشركة. وتتعدد أساليب ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية وتشمل علي سبيل المثال تأجيل أو تقديم بعض المصروفات الاختيارية (مثل مصروفات البحث والتطوير، مصروفات الإصلاح والصيانة، مصروفات الإعلان، وغيرها من المصروفات الاختيارية)، بالإضافة إلي التأثير علي توقيت الإعتراف بالدخل من التصرفات الملموسة والاستثمارات طويلة الأجل، تخفيض أسعار البيع أو تمديد شروط الائتمان للعملاء لتكون أكثر تساهلا بهدف تسريع المبيعات من السنة المالية المقبلة إلي السنة المالية الحالية، بالإضافة إلي زيادة الإنتاج لتخفيض تكلفة البضاعة المباعة (e.g., Dechow and Skinner, 2000; Gunny; 2010; Bartov et al.; 2002)

وبمقارنة الأسلوبين يكون من الصعب اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية نظراً لطبيعتها التي يمكن إخفائها في الأنشطة التشغيلية العادية، كما أنها أكثر خطورة علي الشركات لأنها تؤثر بشكل مباشر علي القرارات التشغيلية والتدفقات النقدية، مما قد يؤثر سلباً علي الأداء التشغيلي المستقبلي للمنشأة وقيمتها (Kang, 2017).

وفيما يتعلق بمفهوم القابلية للمقارنة، تلعب المعلومات المحاسبية دورا مهما في اتخاذ العديد من القرارات ذات الأهمية بالنسبة للمنشأة، لذلك فقد أوضح الإطار المفاهيمي للتقرير المالي مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها حتي تتحقق منفعة المعلومات المحاسبية.

وقد تم تقسيم هذه الخصائص إلي مجموعتين: أولهما، الخصائص الأساسية وتتضمن: خاصيتي الملاءمة، والتمثيل الصادق. وثانيهما، الخصاص المعززة للخصائص الأساسية، وتتضمن: القابلية للمقارنة، والتحقق، والوقتيه، والقابلية للفهم(SFAC:8). ورغم أنه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، وأن تمثل بصدق ما تهدف إلي تمثيله، إلا أن تلك المعلومات تكون أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة التي قامت المنشأت الأخرى بالتقرير عنها في ذات الفترة، أو بالمعلومات التي قامت المنشأة نفسها بالتقرير عنها في فترات أخرى، وبالتالي، تعد القابلية للمقارنة أحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تعزز خاصيتي الملاءمة، والتمثيل الصادق (SFAC:8). وعلي عكس الخصائص النوعية الأخرى ـ مثل الملاءمة والتمثيل الصادق ـ والتي تركز علي البنود المالية لمنشأة واحدة، او في فترة واحده، فإن القابلية للمقارنة لا ترتبط بعنصر واحد، وإنما تتطلب عنصرين علي الأقل في منشأتين مختلفتين، أو فترتين محاسبيتين (SFAC :8). وبالتالي، تعتبر القابلية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تمكن مستخدمي تلك المعلومات من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر بالتقارير المالية.

وتشير دراسة (Choi et al., 2019) إلي أنه إذا كانت المعلومات المحاسبية غير قابلة للمقارنة، فلن يتمكن المستثمرون من تحديد ما إذا كانت الاختلافات في أداء الشركات ناتجة عن الاختلافات في ترجمة الأحداث الاقتصادية إلي أرقام محاسبية، أم بسبب الاختلافات في الظروف الاقتصادية، وبالتالي، تساعد زيادة القابلية للمقارنة المستثمرين في التوصل إلي استنتاجات أفضل حول الأحداث الاقتصادية، ومن ثم تكوين توقعات حول مقدار وتوقيت التدفقات النقدية واداء الشركة المستقبلي. ومع ذلك يجب التفرقة بين مفهوم القابلية للمقارنة، ومفهومي الاتساق Consistency، والتوحيد .Uniformity فمن ناحية، فإنه رغم ارتباط مفهوم الاتساق بالقابلية، إلا أنهما مختلفان. إذ يشير الاتساق إلي استخدام نفس أساليب المحاسبة لنفس العناصر، أما من فترة إلي أخرى داخل المنشأة المعدة للقوائم المالية، أو خلال فترة واحدة

مع منشآت مختلفة. ولذلك تعتبر القابلية للمقارنة بمثابة الهدف، بينما يساعد الاتساق علي تحقيق هذا الهدف(SFAC:8).

ومن ناحية أخرى، فأن القابلية للمقارنة لا تعني التوحيد، فبينما يتطلب التوحيد من الشركات استخدام نفس معايير المحاسبة، فأن القابلية للمقارنة تعتبر سمة من سمات العلاقة بين عنصرين او أكثر من المعلومات. وبالتالي، فبينما تعتبر القابلية للمقارنة النتيجة المرجوة للاعتماد علي مجموعة من معايير المحاسبة، فإن التوحيد بمفرده لا يؤدى بالضرورة إلي القابلية للمقارنة، وإن كانت زيادة التوحيد قد تؤدى إلي زيادة القابلية للمقارنة (Defond et al., 2011; Barth, 2013). ويتفق ذلك مع ما أوضحته قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) من أنه رغم أنه يمكن تمثيل المعاملة الاقتصادية بصدق بطرق محاسبيه متعددة، إلا أن السماح بتعدد طرق المحاسبة لقياس والتقرير عن نفس الظاهرة الاقتصادية يخفض من القابلية للمقارنة. وبالتالي، لكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة، فإن الأمور المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة، والأمور المختلفة يجب أن تبدو مختلفة، ومن ثم فإنه لا يتم تحسين قابلية المعلومات المالية للمقارنة عن طريق جعل الأمور المختلفة تبدو متشابهة، كما لا يتم تحسينها من خلال جعل الأمور المتشابهة تبدو مختلفة (SFAC:8).

وفي ذات السياق، قامت العديد من الدراسات بتعريف القابلية للمقارنة حيث أوضح (De Franco et al., 2011) أن تعريف القابلية للمقارنة يستند إلي فكرة أن النظام المحاسبي عبارة عن تجسيد أو تصوير للأحداث الاقتصادية من خلال القوائم المالية. وبالتالي، يكون لدى شركتين نظامان محاسبيان قابلان للمقارنة إذا كانتا تنتجان قوائم مالية مماثلة، وبالنسبة لمجموعة معينه من الأحداث الاقتصادية. ولذلك، عرفت الدراسة القابلية للمقارنة بأنها المدى الذى في ظلة تعكس النظم المحاسبية للشركات الأحداث الاقتصادية في قوائمها المالية.

ويتفق مع ذلك، ما أوضحته دراستا (Barth et al., 2012, and Yip and Young, 2012) من أن القابلية للمقارنة تشير إلي أن الشركات تقوم بالتقرير عن أرقام محاسبية مماثلة في قوائمها المالية في ظل ظروف اقتصادية مماثلة، وأرقام محاسبية مختلفة عندما تتعرض تلك الشركات لظروف اقتصادية مختلفة. بينما عرف (Francis et al., 2014) القابلية للمقارنة بأنها تقارب الأرباح التي يتم التقرير عنها بواسطة شركتين متشابهتين في الظروف بسبب الاتساق الذي يتم في ظلة تطبيق القواعد المحاسبية في تلك الشركات.

وبالنظر إلي هذه التعريفات، فإنها لم تختلف في مضمونها عما أوضحته قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) من أن القابلية للمقارنة خاصية نوعية تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه

والاختلاف بين العناصر بالتقارير المالية. وبالتالي، فأن القابلية للمقارنــة يجب أن تؤدى إلي أن تبدو الأمور المتشابهة متشابهة، والأمور المختلفة تبدو مختلفة. وهو ما يمكن تفسيره بأنه عندما تتشابه الأحداث الاقتصادية التي تتعرض لها الشركات، فانه يجب أن تظهر قوائمها المالية أرقاما محاسبية متشابهة، والعكس صحيح، في حالة اختلاف الأحداث الاقتصادية التي تتعرض لها. ونظراً لأهمية القابلية للمقارنة كإحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد قامت العديد من الدراسات باختبار مدى نفعيتها.

كما تشير قابلية القوائم المالية للمقارنة إلي مستوى التقارب بين شركتين أو أكثر من حيث الخيارات المحاسبية التي تعكس الارتباط بين المعلومات المالية، فهي خاصية نوعية للمعلومات تسمح للمستخدمين بتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف فيما بين عناصر القوائم المالية.

ويؤكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) علي أنه عندما تجعل الشركة "الأشياء المتشابهة" تبدو متشابهة، وتبدو "الأشياء المختلفة" مختلفة، يمكن للمستخدمين بسهولة تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف في عناصر القوائم المالية للشركات، وقد أشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) No, 8 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية في إطارة المفاهيمي إلي أربع خصائص للمعلومات تسهم في تعزيز خصائصها النوعية، وهي : القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت والقابلية للفهم، كما أشار إلي أن المعلومات الخاصة بالشركة تكون أكثر فائدة للمستثمرين إذا كان بإمكانهم مقارنة معلومات مماثلة مع الشركات الأخرى، والذي يعد وثيق الصلة بسوق الأسهم، حيث يستلزم قرار الاستثمار بشكل أساسي تقييم الفرص أو المشروعات البديلة، ولا يمكن اتخاذ هذه القرارات بدون معلومات قابلة للمقارنة(FASB, 2010).

وقد تناولت الدراسات السابقة **قابلية القوائم المالية للمقارنة من منظور أصحاب المصالح**، أن قرارات الاستثمار الرشيدة تتضمن الفرص الاستثمارية للشركة مقارنة بفرص الشركات المماثلة، وهذا يدعم قابلية القوائم المالية للمقارنة من أجل تقييم أفضل لأداء الشركات بالإضافة إلي ان زيادة القابلية للمقارنة تؤدى إلي تخفيض تكاليف اقتناء وتشغيل المعلومات ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض مخاطر التقدير والتنبؤ من قبل المستثمرين والمحللين ومستخدمي القوائم المالية.

وفيما يتعلق بأهمية القابلية للمقارنة للمستثمرين، فقد أتفق البعض (Shin & Park, 2014; Stallings, 2017; Chen et al., 2018; Choi et al.; 2019) علي أن قابلية القوائم المالية تؤدى إلي تفسير معلومات القوائم المالية بشكل أفضل وتكلفة أقل، بالإضافة إلي تخفيض مدى اختلاف الآراء بين المستثمرين وارتفاع المحتوى المعلوماتي للأرباح ومن ثم تدعيم قرارات تحديد قيمة الأسهم للمستثمرين،

يضاف إلي ذلك تحسين المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم بما يسمح للمستثمرين بتوقع أداء الشركة في المستقبل بشكل أفضل.

وأضاف البعض (Choi, at al., 2019, Smith & Venter, 2020) أن تحديد منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين هو الدافع الرئيسي لجهود الباحثين في الأدب المحاسبي، حيث تركز قابلية القوائم المالية للمقارنة علي عائد قرارات المستثمرين بشكل رئيسي، فدراسات قابلية القوائم المالية للمقارنة مصممة أساساً لتقدير كيفية استخدام مستثمري أدوات حقوق الملكية للمعلومات المحاسبية وذلك عند تعاملهم مع الأوراق المالية وتبحث فيما إذا كان اعتماد المستثمر علي المعلومات المحاسبية المقارنة سوف يؤدى به إلي اتخاذ القرار الذي يعظم العائد المحقق من استثماراته في الأسهم.

و**فيما يتعلق بأهمية القابلية للمقارنة لمنتجي المعلومات المحاسبية،** يترتب علي زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تحقق العديد من الآثار الإيجابية علي مستوى الوحدة الاقتصادية ذاتها، وتتمثل هذه الآثار في زيادة سيولة أسهم الشركة، وزيادة قيمة الشركة، وزيادة المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم وتخفيض تقلبات عوائد الأسهم، وتخفيض تكلفة التمويل، وتدعيم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات (Choi et al. 2018; Gross and Perotti, 2017).

وفي هذا الصدد أيدت تلك الدراسات منفعة قابلية القوائم المالية للمقارنة من عدة جوانب، منها علي سبيل المثال، مساعدة المحللين الماليين علي تقديم تنبؤات أكثر فعالية ودقه، وذلك من خلال تخفيض تكلفة الحصول علي المعلومات المحاسبية وتحسين جودة تلك المعلومات (De Franco et al., 2011). فقد توصلت دراسة (De Franco et al., 2011) إلي أن قابلية الأرباح للمقارنة في صناعة ما ترتبط إيجابيا بمتابعة المحللين الماليين ودقتهم، بينما ترتبط سلباً بمدى تشتت توقعات المحللين الماليين للأرباح. ومن ناحية أخرى تساعد القابلية للمقارنة علي تخفيض مخاطر انهيار أسعار الأسهم (Crash risk)، فمع زيادة القابلية للمقارنة تنخفض دوافع المديرين لإخفاء الأخبار غير الجيدة، إذ يستطيع المستثمرون الحصول علي الأخبار غير الجيدة والتي لا يتم الإفصاح عنها من خلال التحليل المقارن مع الشركات المناظرة، وبالتالي ينظر إلي الشركات ذات المستوى المرتفع للقابلية للمقارنة بأنها أقل عرضة لخطر انهيار أسعار الأسهم، مما يترتب علية ارتفاع قيمتها (Kim et al., 2016). هذا بالإضافة إلي أن وجود المعلومات المقارنة بالنسبة لإدارة الشركة ذاتها يسمح لها بمقارنة نفسها مع الشركات المناظرة في نفس الصناعة، مما يترتب عليه تحسين كفاءة أداء الشركة وكفاءة الاستثمارات وابتكارات الشركة من خلال اتخاذ إدارة الشركة القرارات المناسبة مع الأخذ في الاعتبار الوضع التنافسي للشركات المناظرة (Chircop et al., 2016).

ويشير Choi et al. (2018) إلي أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة وما يترتب عليها من زيادة كمية المعلومات المتاحة للمستثمرين وإنحفاض عدم تماثل المعلومات يؤدى إلي زيادة معامل استجابة الأرباح المستقبلية أي زيادة المحتوى المعلومات لأسعار الأسهم، من خلال زيادة درجة انعكاس المعلومات في عوائد الأسهم الحالية، وزيادة قوة العلاقة بين الأرباح الحالية وعوائد الأسهم الحالية، ومن ثم تسهم القابلية للمقارنة علي انعكاس معلومات الأرباح المستقبلية الخاصة بالشركة في أسعار الأسهم الحالية، ومن ثم تعزز القابلية للمقارنة من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (Kim et al., 2018).

وفيما يتعلق بأهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة للمشاركين في سوق الديون، تساعد قابلية القوائم المالية للمقارنة علي تخفيض عدم التأكد لدى المشاركين في سوق الديون حول مخاطر الائتمان (Kim et al., 2013). وفي ذات السياق توصلت دراسة (Fang et al.; 2016) إلي أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق الديون، كما أوضحت دراسة Kim et al.; (2016) أن زيادة القوائم المالية للمقارنة تخفض من ميل الإدارة إلي إخفاء الأخبار السيئة، مما يحسن من تقييم المستثمرين لمخاطر انهيار أسهم الشركة في المستقبل. ويؤيد ما سبق ما توصلت إليه دراسة (Shin and Park; 2014) من أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤدى إلي تفسير معلومات القوائم المالية بشكل أفضل وبتكلفة أقل، بالإضافة إلي تخفيض مدى اختلاف الآراء بين المستثمرين.

ويتفق مع ذلك، ما أوضحته دراسة Stalling (2017) من أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تؤدى إلي ارتفاع المحتوى المعلوماتي للأرباح، ومن ثم تدعيم قرارات تحديد قيمة الأسهم، يضاف إلي ذلك، تحسين المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم، بما يسمح للمستثمرين بتوقع أداء الشركة في المستقبل بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بأهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة للمحللين الماليين، تعزز القابلية للمقارنة من قدرة المحللين الماليين علي التنبؤ بأرباح الشركة، من خلال السماح للمحللين من تفسير الأداء التاريخي للشركات واستخدام المعلومات عن الشركات المماثلة باعتبارها مدخلات إضافية لتنبؤات المحللين الماليين، ومن ثم يترتب علي زيادة القابلية للمقارنة زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين وانخفاض تشتت التنبؤات من خلال تحسين تقديراتهم وأحكامهم وتخفيض تحيز التنبؤات (De Franco et al., 2011)، فمع زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة يسمح ذلك للمحللين الماليين بعمل استنتاجات أكثر وضوحاً حول أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات المماثلة والقابلية للمقارنة، ومن ثم يكون المحلل المالي في وضع أفضل لفهم والتنبؤ بالأحداث الاقتصادية، إذ تشكل الشركات الأكثر قابلية للمقارنة مقاييس نموذجية لبعضها البعض benchmark، هذا بالإضافة إلي انخفاض تكلفة الحصول علي المعلومات وزيادة كمية وجودة المعلومات المتاحة عن الشركات، مما يترتب علية زيادة عدد المحللين المتابعين للشركة (Andre et al., 2012)

وفيما يتعلق بأهمية القوائم المالية للمقارنة لمراقب الحسابات أتفق البعض (Kang et al., 2015; Yang et al., 2016., Zhang 2018) علي أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تعد بمثابة مرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس الأحداث الاقتصادية التي تؤثر علي نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، وكيفية إيصال المعلومات الناتجة عن تلك المعالجات إلي الأطراف المستفيدة منها، بهدف تحسين جودة الممارسات المحاسبية لخدمة المستفيدين من تلك القوائم، وبالتالي فإن وجود معلومات محاسبية قابلة للمقارنة تحسن من كفاءة عملية المراجعة من خلال تخفيض الوقت والجهد المبذول في أدائها من جانب مراقب الحسابات، وبذلك تساهم قابلية القوائم المالية للمقارنة في إثراء بيئة معلومات عميل المراجعة وهو أمر مفيد لتخطيط عمليات المراجعة وتقييم مخاطر نشاط العميل، إذ تعزز من تصورات وإدراك المراجعين للمخاطر الفعلية، ومن ثم فأن مستوى القابلية للمقارنة لمنشأة العميل تعتبر خاصية محددة لخطر المراجعة ونتائج المراجعة، والذي ينعكس بدوره علي أتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات.

فيما يتعلق بأهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة لأسواق رأس المال تلعب قابلية القوائم المالية للمقارنة دوراً هاما في أسواق رأس المال، وبصفة خاصة علي بيئة المعلومات. ويشير Kim et al., (2018) إلي أن هذا الدور أما أن يكون دورًا بديلاً أو دورًا مكملا للمعلومات الخاصة، وذلك استنادا إلي درجة تطور (وعي) المستثمرين ودرجة تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة في أسواق رأس المال، ففي ظل وجود المستثمرين علي درجة عالية من التطور (الوعي) مثل وجود المستثمرين في شكل مؤسسات مثل البنوك والشركات الاستثمارية، ومع زيادة درجة تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية في سوق رأس المال، يظهر الدور البديل للقابلية للمقارنة، ويشير الدور البديل لقابلية القوائم المالية للمقارنة إلي أنها تلعب دورا أقل لتحسين منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات، ويمكن تفسير هذا الدور البديل بأنه في ظل وجود مستخدمين للقوائم المالية لديهم الوعي والتطور مثل المستثمرين في شكل مؤسسات يستطيعوا المطالبة بدرجة من الإفصاح المالي عالي الجودة، علاوة علي قدرتهم في الحصول علي مصادر معلومات بديلة بما في ذلك خدمات الإفصاح الإلكتروني والتي تسمح بنشر المعلومات الخاصة بالشركة بشكل أكثر فعالية، وبالتالي يقل حافز أو دوافع هؤلاء المستثمرين للحصول علي المعلومات الخاصة، حيث تكون المعلومات العامة المتاحة عالية الجودة، ومن ثم تكون القابلية للمقارنة أقل احتمالية لإضافة قيمة مضافة لفهم المعلومات.

ومن ناحية أخرى يشير الدور التكميلي لقابلية القوائم المالية للمقارنة إلي دورها في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في معالجة المعلومات، وذلك عندما يكون هؤلاء المستخدمين قادرين علي إجراء تحليل مقارن أكثر جدوى ومنفعة باستخدام المقارنات النسبية للأداء الاقتصادي للشركات المناظرة، ويتم ذلك بالنسبة للمستثمرين الأكثر وعيا ومع انخفاض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، إذ يتوافر

لدى هؤلاء المستمرين الأكثر تطورا الخبرة والموارد والقدرة علي إجراء تحليل متطور للقوائم المالية القابلة للمقارنة، وإدماج هذا التحليل في عمليات التقييم الخاص بهم، مما يوفر لديهم المزيد من المعلومات، وبالتالي قدرة أعلي لهؤلاء المستثمرين علي اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. وأخيرا يتنبأ الدور التكميلي بأن يزيد دور القابلية للمقارنة من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين الأكثر تطورا.

وقد تناولت بعض الدراسات مقاييس القابلية للمقارنة المستندة علي المدخلات ويطلق عليها البعض مداخل قياس تعتمد علي المؤشرات (Indices) وهي عبارة عن مؤشرات (أساليب) تقيس القابلية للمقارنة بين الدول أو داخل البلد الواحد، وقد تم دمج هذه المؤشرات في مؤشر (T . index) وتتمثل أهم مزايا تلك المؤشرات لقياس القابلية للمقارنة في سهولة حسابها، وإمكانية قياس القابلية للمقارنة علي المستوى الدولي والمستوى المحلي، وبالرغم من ذلك تواجه تلك المقاييس بعض المشاكل منها صعوبة تحديد أي الاختبارات المحاسبية التي يجب استخدامها في المؤشر، بالإضافة إلي صعوبة جمع البيانات حول مجموعة واسعة من الخيارات المحاسبية لمجموعة كبيرة من الشركات، وعلي مستوى عدة دول، كما تتطلب المؤشرات اختيار عينة من الشركات بدقة، وأن تعمل الشركات تحت نفس الظروف، كما تظهر مشكلة عند إعداد تلك المؤشرات إذا لم يتوافر الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، بالإضافة لذلك فإن بعض المؤشرات لا تأخذ في اعتبارها الاختلافات بين الطرق المحاسبية البديلة (Taplin, 2017).

و**من ناحية أخري**، تركز **مقاييس القابلية للمقارنة المستندة علي المخرجات** علي قياس القابلية للمقارنة من خلال مخرجات ونتائج عمليات إعداد التقارير المالية وعلي الأخص الأرباح، إذ تعتمد هذه المقاييس علي استخدام نماذج الارتباط بين عائد السهم ومقاييس تقييم الأحداث الاقتصادية خلال الفترة والأرقام المحاسبية (De Franco et al., 2011; Barth et al., 2012). حيث ينظر إلي النظام المحاسبي باعتباره آلية تترجم بها الأحداث الاقتصادية بدء من البيانات المحاسبية وانتهاء بالقوائم المالية، وبناء علية فإن القوائم المالية للشركة هي بمثابة دالة في كل من الأحداث الاقتصادية والنظام المحاسبي الخاص بمعالجة تلك الأحداث، وتتحقق القابلية للمقارنة إذا كان لدى الشركات المختلفة نفس الآلية (النظام المحاسبي).

وقد استخدم De Franco et al., (2011) عائد السهم كمؤشر تقريبي للأثار الصافية للأحداث الاقتصادية علي الشركة، واستخدام الأرباح كمؤشر للمخرجات أو القوائم المالية. وباستخدام المعادلات يتم تقدير المعاملات المقدرة للنظام المحاسبي للشركات المختلفة بصورة منفصلة، ثم تقدير المخرجات الاقتصادية للشركات، ويتم قياس القابلية للمقارنة باستخدام الفروق المطلقة بين المخرجات الاقتصادية المقدرة بين مجموعتين من الشركات. ويتسم هذا المدخل لقياس القابلية للمقارنة بعدة مزايا منها أن المقاييس المستندة علي المخرجات تعتبر مقاييس ديناميكية تتميز بالمرونة، بالإضافة إلي سهولة الوصول إلي القوائم

المالية للشركات التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي والتي يستند علي أساسها قياس القابلية للمقارنة ولا تتحدد فقط بالأساليب المحاسبية، كما يمكن حساب القابلية للمقارنة بسهولة للعينات الكبيرة، بالإضافة لذلك، تعتبر هذه المقاييس المستندة علي المخرجات أكثر ملاءمة للمستخدمين نظرا لتركيزهم علي المخرجات، كما أنها أكثر موضوعية لأنها لا تتطلب اختيار المدخلات أو وضع أوزان للمدخلات، بالإضافة إلي السهولة في التطبيق من الناحية العملية بسبب توافر مصادر البيانات علي نطاق واسع، كما أنها أكثر دقة في قياس القابلية للمقارنة المحاسبية إذ تسمح للباحثين من رقابة والتحكم في اوجه التشابه بين الأحداث الاقتصاديـــة (Gross and Perotti, 2017)، بينما في المقابل تتمثل عيوب هذا المدخل في استخدام الأرباح المحاسبية فقط للتعبير عن القابلية للمقارنة، والاعتماد علي الأرباح المقدرة وليست الفعلية (Wu and Zhang, 2011)، وعلي الرغم من تلك العيوب، إلا أن قياس القابلية للمقارنة علي أساس المخرجات هو المدخل الأكثر دلالة، والأسلوب الأكثر قربا لمفهوم القابلية للمقارنة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فضلا عن أن هذا المدخل قد لاقي القبول العام من قبل الباحثين وشيوع استخدامه في الدراسات التجريبية المعاصرة الخاصة بقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ومن ناحية أخري، تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين ممارسات إدارة الارباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد تبنت الدراسات السابقة وجهة النظر التقليدية التي توضح وجود علاقة سلبية بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث يترتب على تلك الممارسات انخفاض قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد استهدفت دراسة (Lin and Wang, 2001) التي طبقت علي الشركات المسجلة في بورصتي شنغهاي وهونج كونج، تقييم خاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية المنشورة من قبل تلك الشركات في ضوء متطلبات الإفصاح الإلزامي. وتحقيقاً لذلك الهدف تم دراسة وتحليل القوائم المالية السنوية لثلاث شركات صينية من قطاعات مختلفة والتي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبيـــة المحليـة Chinese GAAP (كمتطلب للتسجيل في بورصة شنغهاي) ومعايير المحاسبة الدولية (كمتطلب للتسجيل في بورصة هونج كونج) وذلك عن الفترة من عام 1995 وحتي عام 1998. وتم دراسة وتحليل القوائم المالية لتلك الشركات الثلاث عن الفترات المالية المذكورة، حيث تم تحليل ما إذا كانت هناك فروق بين تلك القوائم المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية المحلية وتلك الدولية. وقد توصلت الدراسة إلي عدم توافر خاصية القابلية للمقارنة في تلك القوائم المالية لوجود اختلافات جوهرية بين القوائم المالية لتلك الشركات والمعدة وفقاً للمعايير المحاسبية المحلية عن تلك المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. وقد أشار الباحثان لوجود فجوة كبيرة في التطبيق المحاسبي في الصين ومثيلة الدولي. ويؤخذ علي تلك الدراسة صغر حجم العينة (ثلاث شركات فقط)، وأيضاً عدم استخدام أي أساليب إحصائية مناسبة لتدعيم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وخاصة ما يختص بوجود فروق جوهرية بين تلك القوائم المالية.

ومن ناحية أخري تناولت دراسة Roychowdhury (2006) الذي مثلت دراسته علامة فارقة في الأدب المحاسبي لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث أثبتت هذه الدراسة بالأدلة الإحصائية تلاعب المديرين بالأنشطة الحقيقية لشركاتهم وذلك من خلال قرارات منح خصومات سعرية علي المبيعات وتخفيض النفقات الاختيارية وذلك أما لتجنب خسائر (بأدلة ثابته قوية) أو تلبية لتوقعات المحللين السنوية (بأدلة أقل قوة)، وقد كشفت التحليلات الإحصائية لهذه الدراسة أن تلاعب الإدارة يكون أقل انتشارا في ظل وجود مساهمين متمرسين وواعين لهذه القرارات وتأثيراتها علي أنشطة الشركة. وقد توصلت هذه الدراسة إلي وجود علاقة عكسية غير جوهرية بين إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المشكوك في قياسها بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وبين العائد علي حقوق المساهمين، العائد علي المبيعات وربحية السهم.

ومن ناحية أخري، اختبرت دراسة Sohn (2016) العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وفرقت الدراسة بين شكلين من أشكال إدارة الأرباح، النوع الأول يستند إلى الاستحقاق، والنوع الثاني يستند إلى الأنشطة الحقيقية، كما بحثت هذه الدراسة فيما إذا كانت أنشطة إدارة الأرباح الانتهازية للمديرين تتأثر بدرجة القابلية للمقارنة لشركاتهم مع الشركات الأخرى، وذلك باستخدام عينة كبيرة من الشركات الأمريكية المدرجة في بورصة نيويورك أو أمريكان إكسبريس وتبلغ فترة العينة 30 عاماً من الفترة (1983–2012) وجدت أن إدارة الأرباح الحقيقية للمديرين تتزايد في حين تتناقص إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق مع درجة القابلية للمقارنة لشركاتهم مع الشركات الأخرى، كما أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تجعل النظام المحاسبي لأى شركة تنتمي إلي صناعة معينة يشبه إلي حد كبير الأنظمة المحاسبية لنظيراتها في الصناعة، مما يؤدى إلي تقليل تكلفة جمع وتحليل معلوماتها، وذلك بفضل توافر المعلومات من الشركات المماثلة، مما يسمح للأطراف الخارجية ـ مثل المستثمرين والدائنين ـ بإجراء مقارنات حول أداء الشركة بمرور الوقت أو بين الشركات كمدخلات إضافية. ونتيجة لذلك، سيصبح الأداء الحقيقي (العادل) للشركة أقل مراوغة ويمكن تقديره بدقة أكبر عندما تكون بياناتها المالية أكثر قابلية للمقارنة(وبالتالي، يصبح المديرون أقل قدرة علي الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح، حيث تصبح أكثر تكلفة، مما يعني أنه إذا تم اكتشاف مثل هذا الفعل فقد يتعرض المديرون لإجراءات تأديبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أنشطة (AEM) التي يقوم بها المديرون مقيدة عندما تكون حسابات شركاتهم أكثر قابلية للمقارنة مع حسابات الشركات الأخرى العاملة في نفس الصناعة. والهدف الأساسي للمديرين الذين يجرون (AEM) الانتهازية هو التعتيم على أدائهم الحقيقي بهدف إخفاء فوائد السيطرة الخاصة بهم. يمكن تقييم الأداء الحقيقي للشركة بشكل أكثر دقة وتصبح المعلومات المحاسبية للشركة أكثر شفافية بالنسبة

للمشاركين الخارجيين في السوق إذا زادت قابلية القوائم المالية للمقارنة. والنتيجة هي تضاؤل الحوافز وإمكانيات أنشطة المديرين في مجال إدارة الأصول.

ومن ناحية أخرى تناولت دراسة (Ismail, 2017) والتي تهدف فيما إذا كانت الشركات المصرية تستخدم التلاعب بالأنشطة الحقيقية لتحل محل إدارة الأرباح علي أساس الاستحقاق، وما هو تأثير إدارة الأرباح الحقيقية علي الأداء التشغيلي، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام (2000 إلي 2014). وقد توصلت الدراسة إلي ارتباط مقاييس الأسواق الحقيقية بشكل سلبي مع مجرد تلبية الشركات لمعايير الأرباح، كما تفشل الشركات العاملة في الأسواق الناشئة الحقيقية في تحقيق أهداف الأرباح المرغوبة أو تحقيق أرباح العام الماضي. علاوة علي ذلك، يتمتع المديرون بقدرة أكبر علي استخدام الأسواق القائمة علي الاستحقاق لإشارة إلي الداء التشغيلي للشركات بكفاءة.

وقد استهدفت دراسة (حماد، 2017) بحث أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح علي الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من (2011 إلي 2016). وقد توصلت النتائج الي أن المديرون يتخذون قرارات تتعلق بالأنشطة الحقيقية تنحرف عن الأداء الاقتصادي الأمثل من أجل تعزيز التقارير المالية بما يلبي توقعات ربحية المحللين أو تجنب الخسائر أو تحقيق مكاسب شخصيه للمديرين، وذلك عندما ترتبط مكافآتهم وحوافزهم بحجم الأرباح المحققة وفقاً لتوقعات المحللين، وأن يتم إدارة الأرباح أيضاً من خلال اختيار توقيت بيع الأصول طويلة الأجل، حيث تقوم الإدارة باختيار التوقيت الذي يخدم مصالحها وأهدافها، ومن ثم يتم التقرير عن المكاسب المحققة من بيع الأصول في تقارير الدخل للفترة المختارة.

وقد قامت مجموعة من الدراسات(Shuraki et al., 2021; Shayesteh et al., 2021) باختبار وفحص العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجودة التقارير المالية، وأوضحت هاتين الدراستين وجود علاقة طردية جوهرية بين توافر خاصية القابلية للمقارنة وجودة التقارير المالية، حيث تبين أن توافر خاصية القابلية للمقارنة يساهم في ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية، وذلك من خلال زيادة مستوى جودة وشفافية المعلومات المحاسبية، والحد من السلوكيات الانتهازية للمديرين، وتخفيض تكاليف تشغيل ومعالجة المعلومات المحاسبية وتسهيل عملية نقل وتحويل المعلومات المالية بين الشركات.

وقد أيدت دراسة (Nguyen et al., 2021) تلك النتيجة، والتي أوضحت أن وجود أعضاء في مجلس الإدارة من الخبراء الماليين سوف يساهم في زيادة مستوى جودة التقارير المالية، وذلك من خلال زيادة مستوى شفافية المعلومات المحاسبية ومصداقيتها في حالة وجود هؤلاء الخبراء، والتي ستنعكس علي التعجيل بإصدار التقارير المالية وعدم تأخر إصدارها.

وفي نفس السياق قامت دراسة Foda (2024) اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح (EM) وقابلية القوائم المالية للمقارنة (AC) من خلال الاستحقاقات والأنشطة الحقيقية، وذلك باستخدام عينة مكونة من 218 شركة غير مالية من الشركات المدرجة في البورصة المصرية مع 2156 ملاحظة خلال الفترة (2009– 2022) وقد استبعدت الشركات العاملة في القطاع المالي، سواء البنوك أو الخدمات المالية غير المصرفية لأنها غالباً ما تكون لديها هياكل رأسمالية مميزة مقارنة بالشركات غير المالية. وقد توصلت نتائج الدراسة الي أن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير علي الأداء التشغيلي للشركة، في مقابل صعوبة اكتشاف هذه الممارسات من قبل المراجعين والهيئات التنظيمية، بسبب احتمال إخفائها في الأنشطة التشغيلية العادية للشركة.

وبناء علي ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث في صورته البديلة، وذلك علي النحو الآتي:

الفرض الأول H1: " تؤثر ممارسات إدارة الأرباح سلبا وبصورة معنوية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة"

ويمكن تقسيم الفرض الأول الي فرضين فرعيين علي النحو التالي:

H1a: "تؤثر ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات سلبا وبصورة معنوية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة".

H1b: "تؤثر ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية سلبا وبصورة معنوية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة".

2-5 تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وحوكمة الشركات واشتقـــاق الفروض من الثاني حتى الخامس

أهتم العديد من الدراسات السابقة بتحليل واختبار أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة. وفي هذا السياق يشير العديد من الدراسات السابقة إلي التأثير السلبي لممارسات إدارة الأرباح على قابلية القوائم المالية للمقارنة يمكن ان يقل في حالة وجود آليات حوكمة قوية، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتباط ممارسات إدارة الارباح ارتباطًا وثيقا بالسلوك الانتهازي للإدارة. ويتطلب الحد من ممارسات الإدارة الانتهازية وجود آليات حوكمة قوية تضمن رقابة هذا السلوك الانتهازي، فالحوكمة قد تحد من الممارسات الانتهازية للإدارة ومن ثم تعمل على التوافق بين مصالح الإدارة والمساهمين.

تناول العديد من الدراسات تحليل واختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح (Kouki et al., 2011& Campa & Donnelly, 2014; Azzoz& Nhamees, 2016; El Diri et al., 2020; Dokas Joannis, 2023; Nguyen et al., 2024)

فقد استهدفت دراسة Kouki et al. (2011) اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق علي عينة مكونة من (171) شركة أمريكية خلال الفترة من عام (1998 إلى عام 2005). وقد توصلت الدراسة الي أن استقلالية لجنة المراجعة، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيـــذي تعتبر من أهم الاليـــات التي تحـــد من ممارسات إدارة الأرباح، كما يؤثر حجم مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة المراجعة علي تقييد السلوك الانتهازي للمدير والتلاعب بالأرباح.

وفي نفس السياق، تناولت دراسة Campa and Donnelly (2014) تقييم تأثير آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق علي دولتين إيطاليا وبريطانيا باعتبارهمـــا ضمن الاتحـــاد الأوروبي واقتصادها متماثل من ناحية الحجم. وتكونت عينة الدراسة من (382) شركة من الشركات المقيدة في كلا البلدين خلال الفترة من (2005 – 2007). وقد تم قياس الحوكمة من خلال تسعة عناصر ممثلة في (هيكل الملكية، وتكوين وهيكل مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، ونسبة المديرين غير التنفيـــذين، واستقلالية المديرين غير التنفيذين، وازدواجية دور الرئيس التنفيذي، واستقلاليـــة لجنة المراجعة، ومكتب المراجعة). وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات في إيطاليا أقل ممارسات لدارة الأرباح مقارنة بالشركات البريطانية، وأرجعت الدراسة ذلك الاختلاف إلى أن تأثير إصلاحات مستوى حوكمة الشركات في إيطاليا أدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بصورة أكبر مقارنة بالشركات في بريطانيا.

ومن ناحية أخري، تناولت دراسة Azzoz and Khamees (2016) تأثير خصائص حوكمة الشركات علي جودة الأرباح وإدارة الأرباح بالتطبيق علي عينة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان والمكونة من (73) شركة خلال الفترة من عام 2007 إلي عام 2012، وقد تم استخدام عدد أعضاء مجلس الإدارة، والازدواجية للرئيس التنفيذي، وتشكيل مجلس الإدارة، وعدد أعضاء لجنة المراجعة، وتشكيل لجنة المراجعة ونشاط لجنة المراجعة كآليات لحوكمة الشركات. وقد أظهرت النتائج أن عدد أعضاء لجنة المراجعة ونشاط لجنة المراجعة لهما علاقة بكل من جودة الأرباح وإدارة الأرباح.

وقد تناولت دراسة الهوارى(2017) قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح وذلك باستخدام عينة مكونة من (27) شركة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية، وذلك بعد استبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية والتأمين نظراً

لطبيعتها الخاصة، خلال الفترة من (2013–2015). وقد توصلت نتائج الدراسة أنه لكى يتم أداء لجنة المراجعة ومجلس الإدارة بالفعالية يجب أن يتضمن مجموعة من المعايير المتكاملة مع بعضها. وتتمثل هذه المعايير بالنسبة للجنة المراجعة في (استقلال لجنة المراجعة، والخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة)، بينما تتمثل معايير فعالية أداء مجلس الإدارة في (حجم مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي). كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وكلاً من استقلال لجنة المراجعة، والخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة، واستقلال مجلس الإدارة حيث يؤدون إلى الحيادية والدقة مما يحد من عمليات إدارة الأرباح، بينما هناك علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح وازدواجية دور المدير التنفيذي. في حين توصلت الدراسة إلى عدم معنوية العلاقة بين إدارة الأرباح وكلاً من حجم لجنة المراجعة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.

ومن جانب أخر، أشارت دراسة El Diri et al. (2020) إلى الفرق بين الصناعات ذات التركيز العالي والمنخفض في استخدام ممارسات إدارة الأرباح سواء من خلال المستحقات أو من خلال الأنشطة الحقيقية، ودور حوكمة الشركات في التخفيف من ممارسات إدارة الأرباح عبر هذين النوعين من الصناعات. وقد شملت الدراسة عينة مكونة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من (1989 – 2016)، وقد استخدمت الدراسة مؤشر لقياس حوكمة الشركات يستند إلى خصائص مجلس الإدارة (المدة التي قضاها المدير في مجلس الإدارة، ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، وعدد المديرين غير التنفيذين في مجلس الإدارة). وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات في الصناعات ذات التركيز العالي تستخدم ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات أو من خلال الأنشطة الحقيقية بشكل أكبر من الشركات في الصناعات الأقل تركز، بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات أكثر تأثير في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الصناعات الأقل تركز. كما توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات في الصناعات ذات التركيز العالي تدفع المديرين إلى استبدال إدارة الأرباح من خلال المستحقات بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، وذلك لأن إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية أصعب في الاكتشاف مقارنة بإدارة الأرباح من خلال المستحقات، كما أن آثارها السلبية على قيمة الشركة يمكن تقليلها على المدى الطويل في ظل البيئة شديدة التنافسية في الصناعات ذات التركيز العالي.

ومن ناحية أخري، استهدفت دراسة Dokas and Joannis (2023) اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى إدارة من خلال الاستحقاق والأرباح الحقيقية، وباستخدام عينة مكونة من (469) شركة مدرجة في أوروبا خلال الفترة (2011– 2019). وقد توصلت نتائج الدراسة الي افتقار

مجالس الإدارة الأكبر حجما إلى التنسيق والتواصل في الاقتصادات الأقل فساداً، مما يسهل التلاعب بالأرباح من خلال الاستحقاقات والمبيعات. بينما في البلدان شديدة الفساد ترتبط مجالس الإدارة بزيادة التلاعب بتكاليف الإنتاج والنفقات التقديرية، وترتبط اجتماعات مجلس الإدارة بشكل إيجابي بالتلاعب في الاستحقاقات والمبيعات في البلدان التي ينخفض فيها مستوي الفساد، ويؤدى استقلال مجلس الإدارة إلى تقليل النفقات التقديرية بغض النظر عن مستوى الفساد. كما تؤثر فترة ولاية مجلس الإدارة سلباً على المستحقات والنفقات التقديرية، ولكنها تميل إلى زيادة التلاعب من خلال تكاليف الإنتاج في سياقات منخفضة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، عندما يشغل الرئيس التنفيذي منصب رئيس مجلس الإدارة، فإنه يشجع على التلاعب بالنفقات التقديرية مع تقليل التلاعب بالأرباح الحقيقية من خلال تكاليف المبيعات والإنتاج. وبشكل إجمالي، يمكن لمستوى الفساد أن يؤثر على فعالية مجلس الإدارة في ظل ظروف محددة. كما توصلت الدراسة إلى ان خصائص مجلس الإدارة تعتبر محدد لمستوى إدارة الأرباح، وأن تنوع المعرفة والخبرة لدى مجلس الإدارة يؤدى إلى انخفاض مستويات إدارة الأرباح، ويمكن أن يشير العدد السنوي لاجتماعات مجلس الإدارة إلى وجود مجلس إدارة نشط يمارس واجبات مراقبة فعالة لتحسين جودة التقارير المالية. كما توصلت نتائج الدراسة الي ان وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين يعزز القدرة الرقابية لمجلس الإدارة، مما يحد من التلاعب بالأنشطة الحقيقية، كما إنه يمكن لمجالس الإدارة التي يتكون من أعضاء ذو عضوية طويلة تقديم المزيد من الخبرة والمعرفة للتخفيف من إدارة الأرباح، ويمكن أن يؤدى أيضاً إلى كفاءة مراقبة منخفضة الجودة بسبب التعاون طويل الأمد مع المديرين التنفيذين، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة ذو الخبرة المالية بالصناعة باكتشاف التلاعبات المحاسبية والانحرافات في الأنشطة التشغيلية والرد عليها، مع إدراك العواقب السلبية على قيمة الشركة.

وفي نفس السياق اكدت دراسة Nguyen Quynh; et al. (2024) على أن جودة حوكمة الشركات تقيد من ممارسات إدارة الأرباح، والتي تم قياسها من خلال المستحقات التقديرية المطلقة وإدارة الأرباح الحقيقية على وجه الخصوص، وذلك باستخدام عينة مكونة من (800) شركة غير مالية مدرجة في بورصة "هوشي" و في بورصة "هانوي" خلال الفترة (2008–2018)، وتستخدم هذه الدراسة 13 خاصية لهيكل الحوكمة، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية لقواعد حوكمة الشركات لإنشاء مؤشر حوكمة الشركات، ويشير إلى أن الشركات ذات الإدارة الأفضل تواجه مستوى أقل من إدارة الأرباح، ويتم أيضاً دراسة دور الخصائص المؤسسية للشركات الفيتنامية مثل (هيكل الملكية وفرص النمو) لمزيد من تحليل ديناميكيات الإعدادات المؤسسية. وتبين أن جودة حوكمة الشركات لها تأثير سلبى كبير على إدارة الأرباح في الشركات الخاصة (غير الشركات المملوكة للدولة)، والشركات ذات الملكية الأجنبية العالية والملكية المنخفضة التركيز. ووجد أيضاً أن انخفاض إدارة الأرباح بسبب تحسين إدارة الشركات قد يُعزى

جزئياً إلى فرص نمو الشركات، أن التأثير الكبير لحوكمة الشركات على التلاعب بالأرباح لا يظهر إلا في الشركات ذات النمو المرتفع. وقد توصلت الدراسة إلى أن دور حوكمة الشركات في التخفيف من مشكلة الوكالة وتقليل تكاليف الوكالة لتعظيم ثروة المساهمين، كما توصلت النتائج الي أن الشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تتمتع بأداء أفضل وارتفاع سيولة الأسهم واحتمال أقل لخطر التخلف عن السداد، وأن الحوكمة القوية للشركات تعمل على تخفيف عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين، وبالتالي، تعزيز شفافية المعلومات. كما توصلت الدراسة إلى أن المستوى العالي من التعليم والخبرة بين أعضاء مجلس الإدارة يساهم في نجاح مجلس الإدارة من حيث تبنى الأفكار وقبول الابتكارات، وتقديم رؤية أوسع للمشكلات المعقدة، وبالتالي زيادة جودة الأرباح.

وبناءً على ما سبق، تخلص الباحثة إلى أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح. وقد اختلفت الآليات التي اعتمدت عليها الدراسات في تقدير حوكمة الشركات، فقد اعتمد البعض على خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة، كما تناول البعض أثر آليات الحوكمة مجمعه على ممارسات إدارة الأرباح، بينما تناول آخرون آليات الحوكمة بشكل منفصل على ممارسات إدارة الأرباح. وبشكل عام تشير الأدلة التجريبية لتلك الدراسات إلى أن هناك علاقة سلبية بين حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح.

وبناء عليه يمكن اشتقاق الفروض من الثاني الي الفرض الخامس على النحو التالي

الفرض الثاني H2: "يختلف التأثير المعنوي لممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف جودة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات"

الفرض الثالث H3:"يختلف التأثير المعنوي لممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف حجم مجلس الإدارة كإحدى آليات حوكمة الشركات"

"**الفرض الرابع H4:**"يختلف التأثير المعنوي لممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف تنوع أعضاء مجلس الإدارة كإحدى آليات الحوكمة"

الفرض الخامس H5:"يختلف التأثير المعنوي لممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين كإحدى آليات الحوكمة"

6- منهجية الدراسة

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، من خلال اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح سواء من خلال المستحقات أو من خلال الأنشطة الحقيقية ومستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة، وتأثير اليات حوكمة الشركات علي هذه العلاقة. ولتحقيق هذا الهدف سوف يتم تناول كل من، مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وصياغة النماذج الاحصائية اللازمة لاختبار فروض البحث، وأخيراً نتائج الدراسة التطبيقية. وذلك على النحو التالي:

6-1 مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة الزمنية من 2018 إلى 2023، وذلك بعد استبعاد البنوك وشركات التأمين والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وذلك نظراً لخضوع هذا القطاع لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة.

وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات، روعي في اختيارها عدة اعتبارات، تتمثل في أن تكون القوائم المالية والايضاحات المتممة للشركة كاملة، وأن تتوافر أسعار أسهم الشركة في تواريخ محددة، وأن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري، لذا تم استبعاد مشاهدات الشركات التي لم يتمكن الباحث من الحصول علي القوائم المالية الخاصة بها، أو أسعار أسهمها خلال فترة الدراسة. وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة 70 شركة بحجم مشاهدات 420 مشاهدة (يظهر الملحق رقم (1) بيان بأسماء الشركات التي تمثل مفردات عينة الدراسة)، حيث يتبع الباحث مدخل Firm –year observation قياسا علي (Campbell and Yeung,2017; Choi et al.2017).

ويوضح الجدول رقم (1) القطاعات التي تنتمي اليها شركات العينة، وعدد ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لأجمالي مفردات العينة.

جدول 1: عينة الدراسة مصنفة وفقا للقطاعات

القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة %
الأغذية والمشروبات	18	108	25.714
التشييد ومواد البناء	19	114	27.142
الرعاية الصحية والأدوية	9	54	12.857
العقارات	8	48	11.428
الكيماويات	8	48	11.428
المنتجات المنزلية والشخصية	8	48	11.428
الاجمالي	70	420	100%

6-2 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

لأغراض اختبار العلاقات التأثيرية محل الدراسة، وكذلك اختبار مدي اختلاف العلاقة التأثيرية باختلاف المتغيرات المعدلة، وللوصول الي صورة أكثر دقة عن كيفية تأثير مختلف المتغيرات علي بعضها البعض، استلزم ذلك تناول كل من، نموذج الدراسة، وتوصيف وقياس المتغيرات. وذلك على النحو التالي:

6-2-1 المتغير التابع: قابلية القوائم المالية للمقارنة

تم قياس القابلية للمقارنة وفقا للخطوات التالية:

الخطوة (1): تقدير معاملات النظام المحاسبي الخاص بكل شركة في عينة الدراسة $\widehat{\boldsymbol{\beta}}_i$، $\widehat{\propto}_i$

وفقا لنموذج قياس القابلية للمقارنة المحاسبية المطور من قبل De Franco et al. (2011). اذ يتمثل النظام المحاسبي في الآلية التي من خلالها تترجم الأحداث الاقتصادية إلى قوائم مالية خاصة بالشركة بمعنى:

$$\text{Financial Statements}_i = f_i\ (\text{Economic Events}_i)$$

حيث: f_i يمثل النظام المحاسبى للشركة (i)

وتوضح المعادلة السابقة أن القوائم المالية للشركة هي دالة في كل من الأحداث الاقتصادية والنظام المحاسبي الخاص بمعالجة تلك الأحداث.

وبالتالي يتطلب تحقيق القابلية للمقارنة أن يكون لدى الشركات نفس الآلية. وللتعبير عن ذلك بصورة عملية واتساقاً مع الدراسات المحاسبية، استخدم De Franco et al. (2011) عائد السهم كمؤشر تقريبي للأثار الصافية للأحداث الاقتصادية على الشركة، والأرباح كمؤشر للقوائم المالية.

وبالتالي لكل شركة – سنة، يتم تقدير المعادلة التالية باستخدام البيانات الخاصة بعدد مناسب من الفترات المالية السابقة:

$$\text{Earnings}_{it} = \propto_i + \beta_i \text{ Return}_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

حيث:

Earnings_{it} : نسبة صافي الربح قبل العناصر الاستثنائية للشركة (i) إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة في بداية الفترة (t).

Return_{it} : عائد السهم للشركة (i) عن الفترة (t).

$\propto_i$ ، β_i : معاملات مقدرة للنظام المحاسبى (f_i) للشركة (i) وقد تم تقدير المعاملات المقدرة للنظام المحاسبي لكل شركة في عينة الدراسة على حدة ($\hat{\propto}_i$ ، $\hat{\beta}_i$)، وباستخدام نفس المعادلة لكل شركات (الممثلة للعينة).

الخطوة (2): تقدير الأرباح الخاصة بالشركة والشركات الأخرى في الصناعة باستخدام نفس العائد

يتم استخدام المعاملات المقدرة للنظام المحاسبي للشركة (i) المقدرة لجميع الشركات في الصناعة (j) للتنبؤ بأرباحهما بافتراض أن لديهما نفس العائد، أي تواجهان نفس الأحداث الاقتصادية، وبالتالي يتم حساب:

$$\text{E(Earnings)}_{iit} = \hat{\propto}_i + \hat{\beta}_i \text{ Return}_{it} \qquad (2)$$

$$\text{E(Earnings)}_{ijt} = \hat{\propto}_j + \hat{\beta}_j \text{ Return}_{it} \qquad (3)$$

حيث:

E(Earnings)_{iit}: الأرباح المقدرة للشركة (i) عن الفترة (t) باستخدام النظام المحاسبى للشركة (i) وعائد الشركة (i) عن الفترة (t).

E(Earnings)_{ijt}: الأرباح المقدرة لجميع الشركات في الصناعة (j)، وعائد الشركة (i) عن الفترة t (ماعدا الشركة محل الدراسة).

ويتم تكرار هاتين المعادلتين لكل شركة وخلال كل سنة وللصناعة لمدة ثلاث سنوات فترة الدراسة لكل شركات العينة.

الخطوة (3): حساب القابلية للمقارنة بين الشركة والشركات الأخرى

يتم قياس درجة (مستوى) القابلية للمقارنة المحاسبية (قابلية القوائم المالية للمقارنة) لكل شركة بالقيمة السالبة لمتوسط الاختلافات المطلقة بين الأرباح المقدرة لكل شركة سنة والأرباح المقدرة للصناعة وذلك كما يلى:

$$\text{Acct–Comp} = \frac{-1}{3} \times \sum_{t-3}^{t} \left|\text{E}(\text{earnings}_{iit}) - E\left(\text{earnings}_{ijt}\right)\right| \qquad (4)$$

حيث:

$\text{E}(\text{Earnings})_{iit}$: الربح المقدر للشركة (i) في السنة (t)

$E\left(\text{Earnings}_{ijt}\right)$: الربح المقدر للصناعة (j) في السنة (t)

وتم استخدام $\frac{1}{3}$ لأن عدد سنوات الدراسة (3) سنوات، كما تم ضرب المعادلة في (-1) لكى تشير القيم الأكبر (الأقل سلبية) إلى زيادة مستوى القابلية للمقارنة.

واستناداً إلى دراسة Andre et al. (2012) تم تقدير درجة القابلية للمقارنة المحاسبية لكل شركة من خلال المعادلة التالية:

درجة القابلية للمقارنة للشركة (i) (Acct–Comp)

$$\text{Acct–Comp} = - \left|E(\text{Earnings}_{iit}) - E\left(\text{Earnings}_{ijt}\right)\right| \qquad (5)$$

أي من خلال القيمة السالبة للفرق المطلق بين الربح المقدر للشركة (i) والربح المقدر لجميع الشركات بالصناعة ماعدا الشركة (i).

6-2-2 المتغير المستقل: ممارسات ادارة الأرباح

يتمثل المتغير المستقل في ادارة الأرباح من خلال المستحقات وإدارة الأرباح الحقيقية، على النحو التالي:

أ- ادارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM)

تم الاعتماد على قياس المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح من خلال المستحقات باستخدام نموذج جونز المعدل (Jones, 1991)، وذلك تمشياً مع بعض الدراسات (e.g., Yaser, 2013; Junita et al., 2011) ، وتم ذلك وفقا للخطوات التالية:

الخطوة (1) حساب إجمالي المستحقات Total Accruals

تم قياس إجمالي المستحقات من خلال الفرق بين صافي الربح قبل العناصر الاستثنائية والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (Becker et al., 1998).

$$TA_{it} = IBEI_{it} - CFO_{it} \qquad (6)$$

حيث:

TA_{it}: إجمالي المستحقات للشركة (i) خلال السنة (t).

$IBEI_{it}$: صافي الربح قبل العناصر الاستثنائية للشركة (i) خلال السنة (t)

CFO_{it}: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال السنة (t).

الخطوة (2): حساب المستحقات غير الاختيارية Nondiscretionary Accruals

يقصد بالمستحقات غير الاختيارية (NDA) التعديلات التي تقوم بها الادارة على التدفقات النقدية للشركة وفقا للمعايير المحاسبية. ويتم ذلك من خلال استخدام الادارة لأساس الاستحقاق للاعتراف بالإيرادات والمصروفات بدون استخدام الحكم الشخصي (Yaser, 2013)، ومن ثم يتم تقدير المستحقات غير الاختيارية كالتالي:

$$NDA_{it=} \propto_1 (1/A_{t-1}) + \propto_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})]/A_{t-1}] + \propto_3 (\Delta PPE_{it}/A_{t-1}) + \varepsilon_{it} \qquad (7)$$

حيث:

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) في نهاية السنة (t)

A_{t-1} : إجمالي الأصول في نهاية السنة $(t-1)$

ΔREV_{it}: التغير في صافي المبيعات وهو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات في نهاية السنة t وصافي المبيعات في نهاية السنة $(t-1)$

ΔREC_{it}: التغير في رصيد العملاء، وهو عبارة عن الفرق بين رصيد العملاء في نهاية السنة t ورصيد العملاء في نهاية السنة $(t-1)$

ΔPPE_{it}: التغير في أجمالي الاصول الثابتة الملموسة.

$\propto_3$، $\propto_2$، $\propto_1$: معاملات النموذج، وقد تم تقدير هذه المعلمات باستخدام نموذج جونز الأصلي كالتالي:

$$TA_t / A_{t-1} = \hat{\propto}_1 (1/A_{t-1}) + \hat{\propto}_2 [(\Delta REV_t - \Delta REC_t)]/A_{t-1}] + \hat{\propto}_3 (\Delta PPE_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t \qquad (8)$$

حيث:

$\hat{\propto}_3$، $\hat{\propto}_2$، $\hat{\propto}_1$: تقديرات للمعاملات $\propto_3$، $\propto_2$، $\propto_1$

ε_t : بواقي النموذج والتي تشير إلى المكون الاختياري من المستحقات الاجمالية (TA).

الخطوة (3): تقدير المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals

يقصد بالمستحقات الاختيارية (DA) التعديلات التي تقوم بها الادارة على التدفقات النقدية للشركة بناء على التقدير والحكم الشخصي لتحقيق منافع خاصة أو ذاتية، وذلك من خلال التحكم في مقدار بعض التقديرات المحاسبية مثل مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة. ويتم تقدير المستحقات الاختيارية من خلال الفرق بين إجمالي المستحقات (TA) والمستحقات غير الاختيارية (NDA) كالتالي:

$$DA_t = (TA_t / A_{t-1}) - NDA_t \qquad (9)$$

ويتم استخدام المستحقات الاختيارية (DA) كمقياس لإدارة الأرباح من خلال المستحقات، حيث تشير القيمة الموجبة للمستحقات الاختيارية إلى وجود تأثير متعمد من الادارة لزيادة الأرباح (ادارة الأرباح في الاتجاه الصعودى)، بينما تشير القيمة السالبة للمستحقات الاختيارية إلى وجود تأثير متعمد من الادارة لتخفيض الأرباح (ادارة الأرباح في الاتجاه الهبوطى)، بينما تشير القيمة الصفرية للمستحقات الاختيارية إلى عدم وجود تأثير متعمد من الادارة لزيادة أو تخفيض الأرباح أي عدم وجود ادارة أرباح من خلال المستحقات. وجدير بالذكر أن مقدار المستحقات الاختيارية وليس الاتجاه هو محل الاهتمام Junita et

(2011).al، ومن ثم سوف يتم استخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح من خلال المستحقات فارتفاع مقدار تلك المستحقات يعكس السلوك الانتهازي للإدارة، والعكس صحيح.

ب- ادارة الأرباح الحقيقية (REM)

هناك ثلاثة مقاييس لإدارة الأرباح الحقيقية، تركز على ثلاث طرق للتلاعب بالأنشطة التشغيلية الحقيقية، والتي تهدف إلى زيادة الأرباح المفصح عنها، ويشمل البديل الأول تقديم تخفيضات وخصومات المبيعات وتمديد شروط الائتمان للعملاء لزيادة ايرادات المبيعات خلال الفترة الحالية، بينما يتضمن البديل الثاني زيادة الانتاج للإفصاح عن تكلفة بضاعة مباعة أقل في الفترة الحالية، وأخيرا البديل الثالث تخفيض المصروفات الاختيارية في الفترة الحالية (e.g., Roychowdhurg, 2006; Cohen et al., 2008, Choen and Zarowin, 2010).

وقد استندت الدراسة الحالية على مقياس واحد لقياس ادارة الأرباح الحقيقية والخاص بزيادة المبيعات أو الاسراع بها في الفترة الحالية على حساب الفترة التالية (Roychowdhurg, 2006). ويتم ذلك من خلال فصل (تقسيم) التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية إلى جزئين، جزء طبيعيnormal (expected) portion، وجزء غير طبيعي abnormal (unexpected) portion، وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية، إذ يفترض أن التدفقات النقدية التشغيلية الطبيعية هي دالة خطية في المبيعات والتغيرات في المبيعات على النحو التالي:

$$\frac{CFO_{it}}{A_{i,t-1}} = \propto_1 \frac{1}{A_{i,t-1}} + \propto_2 \frac{Sales_{it}}{A_{i,t-1}} + \propto_3 \frac{\Delta\, Sales_{it}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{it} \qquad (10)$$

حيث:

CFO_{it}: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) في السنة t

$A_{i,t-1}$: اجمالى الاصول للشركة (i) في السنة $t-1$

$Sales_{it}$: مبيعات الشركة (i) في السنة t

$\Delta\, Sales_{it}$: التغير في مبيعات الشركة (i)

وبناء عليه، يتم حساب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية غير الطبيعية (AbCFO) من خلال الفرق بين القيم الفعلية (actual values) والقيم الطبيعية التي تم تقديرها في المعادلة السابقة (Choen et al. 2008).

6-2-3 المتغيرات المعدلة[1] moderator variables

تمشياً مع بعض الدراسات (Haw et al., 2004; Ashbaugh et al., 2003; Frankel et al., 2002) تم ادخال متغير معدل للعلاقات الرئيسية محل الدراسة على نموذج الانحدار الخاص بالدراسة، **والتي من المحتمل أن يؤثر على العلاقة بين القابلية للمقارنة وادارة الأرباح** ويتمثل في اليات حوكمة الشركات، اذ تتوقع الدراسة أن يكون هناك دور لآليات حوكمة الشركات في التأثير علي العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة، فمن المتوقع أنه مع زيادة إدارة الأرباح تنخفض قابلية القوائم المالية للمقارنة، سوف تكون اقل وضوحا للشركات التي لديها اليات حوكمة قوية، وعلي العكس في ظل اليات حوكمة ضعيفة.

وقد تم قياس اليات الحوكمة من خلال اربع متغيرات قياسا علي دراسة (Sohn, 2016) وذلك علي النحو التالي:

6-2-3-1 جودة المراجعة

تم قياس متغير جودة المراجعة استنادا إلى حجم المكتب (حجم مكتب المحاسبة والمراجعة) حيث تأخذ المشاهدة القيمة (1) إذا كان القائم بمراجعة القوائم المالية منتميًا لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، وذلك استناداً إلى:

(e.g., Kanagaretnam et al,2016; Klassen et al,2016; Gaaya el al, 2017; Tarmidi and Murwaningsari, 2019; Bhagiawan and Mukhlasin,2020).

6-2-3-2 حجم مجلس الإدارة

تم قياس حجم مجلس الإدارة من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة، اتساقا مع (e.g.,Ftouhi and Moez, 2019; Chytis et al. 2020).

6-2-3-3 تنوع مجلس الإدارة

تم قياس تنوع مجلس الإدارة من خلال نسبة عدد الأعضاء من الإناث إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة. وذلك استنادا الي (e.g.,Ftouhi and Moes, 2019; Hoseini et al., 2019; Riguen et al., 2020).

[1] هي المتغيرات التي تؤثر علي العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال تفاعلها مع المتغير المستقل نفسه.

6-2-3- 4 استقلال أعضاء مجلس الإدارة

تم قياس هذ المتغير من خلال نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة اتساقا مع .(e.g.,Dridi and Boubaker,2016; Ftouhi and Moes, 2019)

6-2-4 المتغيرات الرقابية

تمشيا مع الدراسات السابقة (e.g.,Lestari and Wardhani, 2015; Ilaboya et al.,2016) قد توثر بعض المتغيرات الأخرى على قيمة الشركة. لذلك تضمن نموذج الدراسة عدة متغيرات رقابية والتي تتمثل فى:

أ- حجم الشركة: تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة استنادا الي(Nafti et al., 2020).

ب- الرفع المالي: تم قياسه من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول، وذلك قياسا على .(Ftouhi et al., 2015; Bhagiawan, Mukhlasin, 2020)

6-3 نموذج الدراسة

لاختبار وفحص العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة، تم وضع نماذج الانحدار التالية قياسا علي (Sohn,2016):

النموذج الأول:

لاختبار وتحليل أثر ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$Acct - Comp_{it} = \propto_0 + \propto_1 AEM_{it} + \varepsilon_{it} \quad (11)$$

حيث:

$Acct - Com\ p_{it}$: مستوى (درجه) قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركة (i) خلال الفترة $(t$

AEM_{it} : مستوي إدارة الأرباح من خلال المستحقات للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\propto_0$: الحد الثابت للنموذج.

$\propto_1$: معاملات الانحدار.

ε_{it} : حد الخطأ العشوائى.

النموذج الثاني:

لاختبار وتحليل أثر ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$Acct - Comp_{it} = \beta_0 + \beta_1 REM_{it} + \varepsilon_{it} \quad (12)$$

حيث:

REM_{it}: مستوي ادارة الأرباح الحقيقية للشركة (i) خلال الفترة (t).

النموذج الثالث:

لاختبار وتحليل أثر مستوي حوكمة الشركات كمتغير معدل للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وقابلية القوائم المالية للمقارنة، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$\begin{aligned} \text{Acct– Compit} = {} & \beta_0+\beta_1 \text{ AEMit}+\boldsymbol{\beta_2}\textbf{AuditQit}+ \boldsymbol{\beta_3}\textbf{Femit}+ \boldsymbol{\beta 4}\textbf{INDit}+ \boldsymbol{\beta 5}\textbf{BoardSizeit} \\ & +\boldsymbol{\beta 6} \text{ AEMit} \times \textbf{AuditQit}+ \boldsymbol{\beta 7} \text{ AEMit} \times \textbf{Femit}+\boldsymbol{\beta 8} \text{ AEMit} \times \textbf{INDPit} \\ & + \boldsymbol{\beta 9} \text{ AEMit} \times \textbf{BoardSizeit}+ \boldsymbol{\beta_{10}} Size_{it}+ \boldsymbol{\beta_{11}} LEV_{it} +\boldsymbol{\varepsilon_{it}} \quad (13) \end{aligned}$$

حيث:

- Acct– Comp : قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركة(i) خلال الفترة (t).
- AEM_{it} : مستوي إدارة الأرباح سواء ادارة الارباح من خلال المستحقات للشركة (i) خلال الفترة (t).
- **AuditQit**: جودة المراجعة الخارجية.
- **Femit**: تنوع مجلس الإدارة.
- **INDit**: أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
- **BoardSizeit**: حجم مجلس الإدارة.
- **AuditQit**× AEMit: الأثر التفاعلي لجودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الارباح من خلال المستحقات.

- **FemitA**× AEMit: الأثر التفاعلي لتنوع أعضاء مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات.
- **INDPit**× AEMit: الأثر التفاعلي لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات.
- **BoardSizeit**× AEMit: الأثر التفاعلي لحجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات.
- $Size$: حجم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- LEV_{it} : الرفع المالي للشركة (i) خلال الفترة (t).
- β_0: الحد الثابت للنموذج.
- $\boldsymbol{\beta_1}$, $\boldsymbol{\beta_2}$, ..., $\mathbf{B_{11}}$: معاملات انحدار النموذج.
- $\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$: حد الخطأ العشوائي.

6- 4 نتائج اختبار فروض البحث

خضعت بيانات الدراسة لخطة تحليل إحصائي تستهدف التحقق من صدق فروضها، وقد تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام كل من البرنامج الإحصائي Minitab الاصدار رقم(17)، والذي يوفر العديد من المؤشرات الاحصائية والاختبارات الاحصائية.

ويعتمد رفض أو عدم رفض فرض العدم على قيمة مستوى المعنوية المشاهد (P-value)، وقد تم تحليل البيانات باستخدام مستوى معنوية (0.05) بمعنى أن الحد الأقصى لقبول احتمال الوقوع في خطأ من النوع الأول (أي احتمال رفض فرض العدم وهو صحيح 5%) (Moore et al. 2013)

ويمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي بالنسبة لفروض الدراسة على النحو التالي:

6-4-1 الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

استخدم الباحث عددًا من مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency مثل الوسط الحسابي Mean والوسيط Median. كما تم استخدام الانحراف المعياري Standard Deviation كمقياس للتشتت .Measure of Dispersion ويظهر في الجدول رقم (2) الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول 2: الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics: AEM, REM, ACCT COMP, SIZE, INST, ROA, LEV, OWN

Variable	N	N*	Mean	SE Mean	StDev	Minimum	Q1	Median	Q3	Maximum
AEM	420	0	6.134	0.392	5.680	0.000	1.000	4.560	9.128	30.049
REM	420	0	0.2738	0.0484	0.7013	0.0017	0.0359	0.1036	0.2138	7.0479
ACCT COMP	420	0	1.074	0.374	5.427	0.000	0.041	0.092	0.199	53.586
SIZE	420	0	20.801	0.101	1.459	17.681	19.875	20.643	21.844	25.290
INST	420	0	0.5855	0.0195	0.2827	0.0000	0.4100	0.6395	0.8000	1.0000
ROA	420	0	0.05949	0.00692	0.10030	-0.70370	0.01475	0.04438	0.11024	0.34141
LEV	420	0	0.5005	0.0175	0.2539	-0.1918	0.3176	0.5075	0.6675	1.2863
OWN	420	0	0.0716	0.0104	0.1510	0.0000	0.0000	0.0001	0.0500	0.7150

يظهر الجدول رقم (2) الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة، فقد أوضح التحليل الإحصائي ان مستوى القابلية للمقارنة يتراوح بين (0.000) و(53.586) بمتوسط (1.074) بانحراف معياري قدره (5.427). بينما تتراوح مستويات ادارة الأرباح من خلال المستحقات بين (0.000) و(30.049) بمتوسط (6.134) بانحراف معياري قدره (5.680). وكذلك تتراوح قيم ادارة الأرباح الحقيقية بين (0.0017) و(7.0479) بمتوسط (0.2738) بانحراف معياري قدره (0.7013). وبناء على هذه الاحصاءات الوصفية، يتضح زيادة قيم ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات في مقابل انخفاض قيم ادارة الأرباح الحقيقية خلال فترة الدراسة، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه الدراسة النظرية، ويمكن تفسيره

بأن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية قد تكون أكثر خطورة على الشركات، لأنها تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية، مما قد يؤثر سلباً على الاداء المستقبلي للشركات، مما يجعل هناك تخوف لدى ادارة الشركات للاتجاه نحو هذا النوع من الممارسات مقارنة بممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات.

ومن ناحية أخري، يظهر الجدول رقم (3) معاملات الارتباط الخاصة بالمتغيرات الأساسية للنموذج الأساسي للدراسة:

جدول 3: معاملات الارتباط

Correlation: ACCT COMP, REM, AEM

	ACCT COMP	REM	
REM		0.926	
		0.000	
AEM		−0.200	−0.234
		0.004	0.001

Cell Contents: Pearson correlation

P−Value

Spearman Rho: ACCT COMP, REM, AEM

	ACCT COMP	REM
REM	−0.326	
	0.000	
AEM	−0.782	−0.219
	0.000	0.001

وتظهر معاملات الارتباط الخاصة بين ادارة الارباح من خلال المستحقات وقابلية القوائم المالية للمقارنة وجود ارتباط سلبي معنوي (Pearson= −0.200, Spearman = −0.782).

بينما تظهر معاملات الارتباط الخاصة بين ادارة الارباح الحقيقية وقابلية القوائم المالية للمقارنة وجود ارتباط سلبي معنوي (Pearson=0.926 , Spearman = 0.326).

6-4-2 نتائج اختبار الفرض الأول H1 وفرعياته

6-4-2-1 نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول H1a

استهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات والقابلية للمقارنة، وذلك بالاعتماد علي نموذج الانحدار الخطي البسيط وفقا للمعادلة التالية:

$$Acct - Comp_{it} = \propto_0 + \propto_1 AEM_{it} + \varepsilon_{it} \quad (11)$$

وفيما يلي توضيح نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول:

جدول 4: نتائج التحليل الاحصائي للفرض الفرعي الأول

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	مستوى المعنوية
ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات AEM	−0.3092	0.002
Adjusted R^2	2.53%	
P-Value	0.000	

وتدل النتائج السابقة على معنوية نموذج الانحدار (0.000) أي أقل من 0.05 مما يشير لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما بلغت قيمة $R2$ المعدلة 2.53% مما يعنى أن القوة التفسيرية للنموذج 2.53%، وهو ما يشير الي قدرة ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات علي تفسير 2.53% من اجمالي التغيرات في قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وبتحليل معاملات الانحدار تبين وجود تأثير سلبي معنوي لممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة بمقدار 0.3092- وذلك عند مستوي معنوية 0.002، مما يعنى أنه كلما زادت ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات تقل مستوى القابلية للمقارنة.

وعليه فقد تم رفض فرض الأول الفرعي العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير سلبي لممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Sohn, 2016; Chen and Zarowin, 2010; Cohen et al., 2008; Sellami, 2016).

ويري الباحث أن التأثير السلبي لممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة يستند الي ان ممارسات ادارة الأرباح الانتهازية من خلال المستحقات تخفض الشفافية ونقص كمية وجودة المعلومات المتاحة للأطراف الخارجية، بما يترتب عليه انخفاض قابلية القوائم المالية للمقارنة.

6-4-2-2 نتائج اختبار الفرض الفرعي H1b

استهدف هذا الفرض اختبار ما اذا كان هناك تأثير سلبي لممارسات إدارة الأرباح الحقيقية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة. وذلك من خلال نموذج الانحدار البسيط، وفقا للمعادلة التالية:

$$REM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Acct - Comp_{it} + \varepsilon_{it}$$

وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني**H1b**:

جدول 5: نتائج التحليل الاحصائي للفرض H1b

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	مستوى المعنوية
ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية REM	-0.11966	0.000
Adjusted R^2	85.66%	
P-Value	0.000	

وتدل النتائج السابقة على معنوية نموذج الانحدار (0.000) أي أقل من 0.05 مما يدل على معنوية نموذج الانحدار عند 5%.

وبلغت قيمة R^2 المعدلة 85.66% مما يعنى أن القوة التفسيرية للنموذج 85.66%، وهو ما يشير إلي أن 85.66% من التغير في المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة) يمكن ارجاعها للمتغير المستقل (إدارة الأرباح الحقيقية).

وبتحليل معاملات الانحدار، تبين وجود تأثير سلبي معنوي لممارسات ادارة الارباح الحقيقية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، بمقدار 0.11966- وذلك عند مستوي معنوية 0.000، مما يعنى أنه كلما زادت قيمة ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ينخفض مستوى القابلية للمقارنة.

وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير سلبي لممارسات ادارة الارباح الحقيقية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (e.g., Zhang, 2018; Chen, 2016; Sohn, 2016)

ويري الباحث أن التأثير السلبي لممارسات ادارة الارباح الحقيقية علي قابلية القوائم المالية للمقارنة يرجع إلى أنه يترتب على زيادة ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية انخفاض جودة بيئة المعلومات وانخفاض كمية وجودة المعلومات المتاحة للأطراف الخارجية ومستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة النسبية ومخاطر ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، وفي ظل وجود علاقة تبادلية بين إدارة الأرباح من خلال المستحقات وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، يتحول دافع إدارة الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، إذ تتم هذه الممارسات من خلال السلطة المتاحة للإدارة لاتخاذ القرارات التشغيلية وفقا لما تتمتع به من مرونة في انجاز أعمالها، مما يترتب عليه انخفاض مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة مع زيادة مستوى إدارة الأرباح الحقيقية.

وبناء علي ما سبق، **فقد تم رفض فرض العدم الأول وقبول الفرض البديل الأول، القائل بوجود تأثير سلبي لممارسات ادارة الارباح علي قابلية القوائم المالية للمقارنة.**

6-4-3 نتائج اختبار الفروض من الثاني حتى الخامس

استهدفت باقي فروض الدراسة بحث أثر بعض آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفقا للمعادلة التالية:

$$Acct- = \beta_0 + \beta_1 AEM_{it} + \beta_2 AuditQ_{it} + \beta_3 Fem_{it} + \beta 4 IND_{it} + \beta 5 BoardSize_{it}$$
$$Comp_{it} + \beta 6\ AEM_{it} \times AuditQ_{it} + \beta 7\ AEM_{it} \times Fem_{it} + \beta 8\ AEM_{it} \times INDP_{it} + \beta 9$$
$$AEM_{it} \times BoardSize_{it} + \beta_{10} Size_{it} + \beta_{11}\ LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار وفقا للمعادلة السابقة لاختبار باقي فرض الدراسة. ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار باقي فروض الدراسة:

جدول 6: نتائج اختبار الفروض من الثاني حتى الخامس

المتغيرات المستقلة	قابلية القوائم المالية للمقارنة Acct−Compit	
	قيمة المعامل	مستوي المعنوية
AEMit	−97.3	0.242
AuditQ_it	46.0	0.223
FEM_it	80	0.004
IND_it	195	0.057
BoardSize_it	−1.06	0.877
AEMit *auditQ	18.7	0.045
AEMit *fem	59.8	0.024
AEMit *INDP	−21.1	0.201
AEMit *BoardSize	0.93	0.905
size	22.42	0.000
lev	−0.0978	0.006
Adjusted R^2	32.49%	
P−Value	0.000	

وتشير النتائج السابقة الي استمرار معنوية نموذج الانحدار بعد ادخال المتغيرات المعدلة للعلاقة، بما يشير إلى صلاحية نموذج الدراسة لاختبار العلاقات محل الدراسة. كما زادت القوة التفسيرية للنموذج كما تعكسها R^2 المعدلة إلي (32.49%). ويتضح من الجدول السابق نتائج اختبار باقي فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

(أ) **فيما يتعلق بنتيجة اختبار الفرض الثاني،** وبتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لجودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM*auditQ) تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لهذا المتغير على قابلية القوائم المالية للمقارنة بمقدار (18.7) وذلك عند مستوى معنوية (0.045)، وهو ما يعنى أن جودة المراجعة لها تأثير معنوي على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وقابلية القوائم المالية للمقارنة، **وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(H2) والقائل بأنه "يختلف التأثير المعنوي للممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات على قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف جودة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات".** وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Richardson et al. ,2013; Dridi and Boubaker ,2016; Kurniasih et al. 2017; Jihene and Moez ,2019; Riguen et al., 2020).

ويعنى ذلك أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات في ظل ارتفاع جودة المراجعة الخارجية قد تؤثر إيجابًا على إيجابا علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك لان جودة المراجعة تحد من التربح الإداري والانتهازية الإدارية وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات والتي قد تضر بقابلية القوائم المالية للمقارنة، مما ينعكس إيجابًا على قابلية القوائم المالية للمقارنة. كما تعمل جودة المراجعة على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات والتي قد تؤثر سلبًا علي القابلية للمقارنة.

(ب) **فيما يتعلق بنتيجة الفرض الثالث،** وبتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لحجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM*BoardSize) تبين وجود تأثير إيجابي غير معنوي لهذا المتغير على قابلية القوائم المالية للمقارنة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.93) وذلك عند مستوى معنوية (0.905). وهو ما يعنى أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وقابلية القوائم المالية للمقارنة، **وبالتالي يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H3) والقائل بأنه "يختلف التأثير المعنوي لممارسات إدارة**

الأرباح من خلال المستحقات على قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف حجم مجلس الإدارة كإحدى آليات حوكمة الشركات"

وتتفق هذه النتيجة مع انتهت إليه بعض الدراسات بشأن عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وعدم تأثيره معنويا علي العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وقابلية القوائم المالية للمقارنة (Boussaidi&Hamed,2015; Ftouhi and Moez, 2019Chytis et al, 2020).

(ج) فيما يتعلق بنتيجة الفرض الرابع، وبتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لتنوع مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM*fem) تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لهذا المتغير على قيمة الشركة بمقدار (59.8) وذلك بمستوى معنوية (0.024)، وهو ما يعنى أن نسبة الإناث بمجلس الإدارة لها تأثير معنوي على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وقابلية القوائم المالية للمقارنة، **وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(H4) والقائل بأنه "يختلف التأثير المعنوي لممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات على قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف تنوع أعضاء مجلس الإدارة كإحدى آليات الحوكمة.**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Erhardt et al., 2003; Ftouhi and Moes, 2019; Hoseini et al, 2019; Riguen et al, 2020; Bhogiawan, and Mukhlasin, 2020).

وتشير تلك النتيجة إلى أن زيادة نسبة الإناث في مجلس الإدارة تُمكن من الحد من السلوك الانتهازي للإدارة لتعظيم مصالح المساهمين. كذلك تتخذ الإناث قرارات أفضل مقارنة بالذكور لتعزيز جودة التقارير المالية، وهو ما يحد من عدم تماثل المعلومات، وينعكس إيجابًا على قابلية القوائم المالية للمقارنة. كما أن زيادة الالتزام بالجوانب الأخلاقية بالنسبة للإناث وزيادة درجة تجنب المخاطر يؤثر سلبًا على اتجاه الشركة نحو ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات.

(د) فيما يتعلق بنتيجة الفرض الخامس، وبتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لاستقلال اعضاء مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM*INDP) تبين وجود تأثير سلبي، ولكنه غير معنوي لهذا المتغير على قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار– 21.1 وذلك عند مستوى معنوية (0.201). وهو ما يعنى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ليس لها تأثير معنوي على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وقابلية القوائم المالية للمقارنة. **وبالتالي يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل(H5) والقائل بأنه "يختلف التأثير**

المعنوي لممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات على قابلية القوائم المالية للمقارنة باختلاف عدد الأعضاء المستقلين كإحدى آليات الحوكمة". وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة (Ftouhi and Zemzem, 2013; Tandean and Winnie, 2016). إذ أوضحت تلك الدراسات عدم وجود تأثير معنوي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات ومن ثم عدم تأثيره على العلاقة بين تلك الممارسات وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

7- نتائج البحث

- القابلية للمقارنة هي السبب الرئيسي والمحرك لتطوير معايير المحاسبة الدولية، إذ تقيد المعايير المحاسبية من الخيارات المتاحة للمديرين، وتقلل من التباين في قواعد العمل في نفس الصناعة، مما يزيد من مستوى القابلية للمقارنة بين الشركات المماثلة اقتصاديا.
- تم إدخال بعض المتغيرات المعدلة للعلاقات الرئيسية محل الدراسة، والتي من المحتمل أن تؤثر علي العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح وتتمثل في آليات حوكمة الشركات.
- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين كل من حجم مجلس الإدارة وازدواجية المديرين التنفيذين وبين إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية.
- عدم وجود علاقة بين كل من استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية.
- اختيار المراجع الداخلي من أصحاب الخبرة والكفاءة يمكن أن يحسن من فعالية الرقابة، وعمليات الحوكمة، وبالتالي يخفض من ممارسات إدارة الأرباح.
- اختيار شركة المراجعة الخارجية من الشركات الكبيرة يؤثر علي فعالية عملية التدقيق الخارجي وترتبط بعلاقة سلبية مع ممارسات إدارة الأرباح.
- الأسواق التنافسية تؤدى إلي السيطرة علي سلوك الإدارة بشكل فعال وتقليل ممارسات إدارة الأرباح.

- وجود أسواق مالية ذات دور رقابي إضافة إلي جهاز حكومي يتولى عملية التنظيم والإشراف علي عمليات الأوراق المالية وفرض تشريعات وقوانين جديدة علي الشركات المساهمة تخفض من ممارسات إدارة الأرباح.
- محاربة الفساد المالي والإداري وتحسين النظم المالية والمحاسبية تخفض من سلوك إدارة الأرباح.
- أظهرت المتغيرات الرقابية ممثلة في (حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية مع إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، بحيث وجدت علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة ونسبة الرفع المالي وبين إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، كما وجدت علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين نوع شركة التدقيق وإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، أما متغير نسبة الرفع المالي فقد أظهرت النتائج وجود تأثير طردي ذي دلالة معنوية علي إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية.

8- التوصيات ومجالات البحث المقترحة

بناءً علي ما انتهي إليه البحث من نتائج وفي نطاق أهدافه وحدوده ومشكلته يوصي البحث بالآتي:

ـ يوصي باهتمام القائمين علي إصدار المعايير المحاسبية المصرية بتدعيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، خاصة قابلية القوائم المالية للمقارنة، نظراً لمردودها الإيجابي في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال إصدار إرشادات تفسيرية لكيفية تطبيق المعايير، وذلك لتحقيق الاتساق في تطبيق هذه المعايير بين الشركات، مما يساهم بشكل إيجابي في تحقيق قابلية القوائم المالية للمقارنة.

ـ زيادة الرقابة علي الشركات من ناحية التزامها بتطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات الملزمة، وفرض عقوبات صارمة في حالة الإخلال بها.

ـ ضرورة المحافظة علي استقلالية أعضاء مجلس الإدارة باعتبارها أحد أبعاد الحوكمة، وتكون غالبية تكوينه أعضاء من خارج الشركة، لكي تزداد فاعلية عملية الإشراف علي إعداد القوائم المالية.

ـ الاهتمام بوظائف المراجعة الداخلية من خلال اختيار المراجع الداخلي بحيث يكون من ذوى الخبرة والكفاءة، واختيار شركة المراجعة الخارجية من الشركات ذات الخبرة الكافية والوسائل الأفضل في القيام بعملية التدقيق.

ـ ضرورة المحافظة علي استقلالية لجان المراجعة وكفاءة وخبرة أعضائها، وأن تكون غالبية أعضائها من الخارج، باعتبارها أحد أبعاد الحوكمة، ولما تتمتع به تلك اللجان من دور حيوي يساعد مجلس الإدارة في الإشراف علي شفافية ونزاهة عملية إعداد التقارير المالية.

ـ ضرورة مراعاة عدم ازدواجية المديرين التنفيذين والحد من استغلالهم وممارستهم السلبية لإدارة الأرباح.

ـ يجب علي السلطات التشريعية الانتباه إلي العلاقة التبادلية بين إدارة الأرباح من خلال المستحقات وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية عند وضع القوانين المتعلقة بحوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح.

ـ يجب علي السلطات التشريعية عند صياغة قوانين تعزيز دور حوكمة الشركات الذي يحجم ممارسات إدارة الأرباح.

ـ يجب علي الجهات التنظيمية أن تلزم الشركات بتطبيق حوكمة الشركات لما لها من أثر علي العلاقة السلبية لممارسات إدارة الأرباح سواء من خلال المستحقات أو خلال النشطة الحقيقية.

ـ ضرورة الإفصاح والشفافية عن كل الأمور المتعلقة بالمنشأة، والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي والتشغيلي للمنشأة، وتوفيرها في التوقيت المناسب بما يفي حاجة مستخدميها، والإفصاح أيضاً عن كل البيانات المتعلقة بحوكمة الشركات والتي من شأنها أن تخدم ممارسات إدارة الشركات.

ـ تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية باستمرار، وأن تتم محاسبة ومساءلة الإدارات أمام المساهمين، مما يساعد علي الحد من التقديرات التحكمية السلبية لإدارة الأرباح.

ـ الاهتمام بهيئة الأوراق والأسواق المالية المصرية، والعمل علي وضع قوانين وتشريعات جديدة يكون لها دور رقابي وإشرافي علي المنشآت، وفرض متطلبات جديدة وشروط معينة من المنشآت لدى إدراجها، وقوانين لحماية حقوق المساهمين.

ـ التأكيد علي توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص ـ بآثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح علي قراراتهم الاستثمارية، وأهمية الالتزام بمدونة الحوكمة التي من شأنها ضمان جودة التقارير المالية والحد من ممارسات المديرين لإدارة الأرباح، ولا يتأتى ذلك إلا بتكاثف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة في هيئة رأس المال المصرية بالتعاون مع البورصة المصرية، والشركات المساهمة العامة والجامعات والأكاديميين.

في ضوء مشكلة البحث وحدوده وما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات، يُمكن اقتراح عدد من مجالات البحث المستقبلية علي النحو التالي :

ـ تم قياس إدارة الأرباح سواء من خلال المستحقات باستخدام نموذج جونز المعدل، كما تم قياس إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية باستخدام نموذج التدفقات النقدية، وبالتالي قد تقوم دراسة مستقبلية بالاعتماد علي نماذج أخرى ذو أثر علي النتائج التجريبية للدراسة.

ـ تم وضع مؤشر لقياس بعض آليات حوكمة الشركات، وتعد هذه الآليات غير شاملة لكافة آليات حوكمة الشركات، قد يكون الاعتماد علي آليات مختلفة لتأكيد صحة نتائج هذه الدراسة.

ـ يمكن ان تركز الأبحاث المستقبلية علي العلاقة التبادلية بين آليات حوكمة الشركات، وبالتالي تؤثر بشكل مختلف علي ممارسات إدارة الأرباح.

ـ يُمكن أن تنظر الدراسات المستقبلية في آليات معدلة أخرى محتملة للعلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح.

ـ وأخيراً تقترح هذه الدراسة مجالات لبحوث مستقبلية في مجال تحديد العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال تضمين نموذج الدراسة متغيرات أخرى بخلاف القابلية للمقارنة منها علي سبيل المثال جودة المراجعة، جودة القوائم المالية، ومتغيرات حوكمة الشركات، بالإضافة إلي هيكل الملكية، بالإضافة إلي إمكانية دراسة العلاقة بين القابلية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال وضع مقاييس أخرى لممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بخلاف ما تم استخدامه في الدراسة الحالية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الهوارى، ناهد محمد (2017). قياس التأثير المشترك لمعايير أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة علي عمليات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في البورصة المصرية ـ **مجلة الفكر المحاسبي**، 1 (21)، 915 ـ 975.

حماد، مصطفي أحمد (2017). أثر إستخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح علي الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية ـ **مجلة الفكر المحاسبي** ـ كلية التجارة ـ جامعى عين شمس ـ العدد الأول ـ أبريل 9 ـ 62.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Almahrog, Y., Aribi, Z., and Arun, T. (2018). Earnings management and Corporate Social responsibility: UK evidence, *Journal of Financial Reporting and Accounting* ,*16(2*):311-332.

Andre, P., D. Dionysiou, and 1. Tsalavoutas. (2012). Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) by Ell Listed Firms: Comparability and Analysts, "Forecasts. Working paper. Available at: *Https://goo.gl/pF7RM6.*

Ashbaugh, H., Lafond, R., Mayhew, B., (2003). Do Nonaudit services Compromise auditor independence? Further evidence. *The Accounting. Review*. (78): 611-640.

Azzoz. A, Khamees. (2016) "The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earning Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan", *Jordan Journal of Business Administration*, Vol. 12, No. I.

Barth, M, E., W. R, Landsman, M. H. Lang, and C. Williams, (2012). Are IFRS. Based and US GAAP-Based Accounting Amounts Comparable? *Journal of Accounting and Economies* 54 (1): 68 -93.

Barth, M.E., W. R. Landsman M. H. Lang, and C. Williams, (2013). Effects on Comparability and capital Benefits of voluntary Adoption of IFRS by US

Firms: Insights from voluntary Adoption of IFRS by Non-US Firms working paper. Available at: *http://ssrn.com/abstract=2196247.*

Batrov, E., D. Givoly, and C. Hayn. (2002). The rewards to meeting or beating earnings. expectations." *Journal of Accounting and Economics* 33 (2): 173-204.

Becker, C., De Fond, M., Jiambalvo, J.& Subramany am, K. (1998). The effect of audit Quality on earnings management. Contemporary Accounting Research 15: 1-24.

Beneish, M.D. (2001). Earnings Management: A perspective. working paper. Indiana University.

Bhagiawan, G., Mukhlasin. M. (2020). Effect of Corporate Governance on Tax planning and Firm value. *International Journal of Commerce and Finance*, 6(2), 72-80.

Boussaidi, A, and Hamed, A. (2015). The Impact of Gvernance Mechanisms on Tax Aggressiveness: Empirical Evidence from Tunisian context. *Journal of Asian Business Strategy .5(1):* 1- 12.

Caban - Garcia, M.T., and H. He. (2013). Comparability of Earnings in Scandinavian Countries: The Impart Impact of Mandatory IFRS Adoption. and Stock Exchange consolidations. *Journal of International Accounting Research* 12 (1): 55-76.

Campa, D., & Donnelly, R. (2014). An assessment of Corporate governance reforms in Italy based on a comparative analysis of earnings management. Corporate Governance, 14(3):407-423.

Campbell, J.,and Yeung,P.(2017).Earnings comparability ,Accounting Similarities and Stock return: Evidence from peer firms,earnings restatements, Available at SSRN *: http://ssrn.com/abstract* = 196

Chan, A. and Li, B. (1992). An analysis of the comparability of financial statemets of listed companies in Hong, *Asian Review of Accounting*, 1, 2 78-89.

Chen, C., D.; Collins and Kravet T.D. and Mergenthaler, R. D., (2018). Financial statement comparability and the efficiency of acquisition decisions. *Contemporary Accounting Research* 35(1):164-202.

Chen, A. (2016). Does comparability restrict opportunistic accounting? Available at fsu: http ://fsu digital. fivc, org

Chen, S., Chen, x., Cheng, Q.and Shevlin, T (2010). Are family firms mor Tax aggressive than non- family firms? *Journal of Financial Economies ,95(1)*,4:61.

Chircop, J., D. W. Collins, and L. H. Hass. (2016). Accounting comparability and Corporate Innovative Efficiency. working paper. Available at: *http://ssrn.com/abstract=2810448.*

Choen, D. A., A. Dey, and T.Z. Lys. (2008). Real and accrual-based earnings management in the pre- and post - Sarbanes- oxley periods, *The Accounting Review*, 83: 757-787.

Choen, D. and P. Zarowin. (2010). Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings. Journal of Accounting and Economics 50 (1):2-19.

Choi, J., Choi, S., Myers, L., and Ziebart, D. (2018). Financial statement Comparability and informativeness of Stock prices about future earnings. Available at SSRN: *http://SSRN.com/abstract 2337571.*

Choi, L.; Myers, A. and Ziebart, D., (2019). Financial statement comparability and the informativeness of Stock prices about future earnings. *Contemporary Accounting Research*, 36 (1): 389-417.

Chytis., E., Tasios, S., and Filos, I. (2020). The effect of corporate governance mechanisms on tax planning during financial crisis: an empirical study of companies listed on the Athens stock exchange. *International Journal of Disclosure and Governance*, 17, 30-38.

Cohen, D., Dey, A., and lys. T. (2008). Real and accrual-based earning Management in the pre- and post-Sarbanes Oxley periods. *The Accounting Review,* 83 (3): 757-787.

De Franco, G.; Kothari, S. p. and Verdi, R. S., (2011). The benefits of financial statement comparability. *Journal of Accounting Research*, 49 (4): 835-931.

Dechow, P.M., and D. J. Skinner. (2000). Earnings management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners and regulators. *Accounting Horizons*, 14 (2): 235-250.

Defond, N., X. Hu, M. Hung, and S.Li. (2011). The Impact of Mandatory IFRS Adaption on Foreign Mutual Fund Ownership: The Role of Comparability. *Journal of Accounting and Economics*, 51 (3), 240-258.

Dokas Joannis. (2023). " Earnings Management and status of Corporate Governance under Different Levels of corruption - An Empirical Analysis in European countries, Journal of Risk and Financial Management " *https://doi.org/10,3390/jrfm1610045816:458.*

Donnelly, D. (2014). "An Assessment of Corporate Governance Reforms in Italy Based on a Comparative Analysis of Earnings Management" Corporate-Governance, Vol. 14, ISS 3 pp. 407- 423, permanent link to this Document: *http://dx.doi.org/10.1108/CG-06-2012-0048.*

Dridi, W. and Boubaker, A. (2016). Corporate governance and book - Tax differences; Tunisian evidence. *International Journal of Economics and Finance*, 8(1), 171-186.

Edmonds, M., Smith, D., and Stallings, M. (2018). Financial statement comparability and Segment disclosure. *Research in Accounting Regulation,* (20):1-9.

El Diri, M., Lambrinoudakis, C., & Alhadab, M. (2020). Corporate governance and earnings management in concentrated markets. Journal of Business Research, 108:291–306.

Erhardt, L., Werbel, D., and Shrader, B. (2003). Board of diversity and firm Financial performance. Corporate Governance: An International Review, (2),102 – 111.

Fang, Li, Y. X in, B. and Zhang, W., (2016). Financial statement Comparability and debt contracting Evidence from the Syndicated loan market, *Accounting Horizons*, 30 (2):277 -303.

Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). Conceptual Framework for Financial Reporting (Concepts statement No.8 Edition). Norwalk, CT: FASB.

Foda.,. (2024). Elsayed Ahmed Mahmoud" The Relationship between Accounting comparability and Earnings Management practices under IFRS: An Empirical Study for Egyption Firms listed on Egyption Stock Exchange *Journal of Accounting Research*, Vol. (11) No (1) March 2024. Zagazig university.

Francis, J., Pinnuch, M. and Watanabe. O. (2014). Auditor Style and financial Statement Comparability. *The Accounting Review*, 89(2): 605-633 Journal of Accounting Research, Vol. (11) No (1) March 2024.

Frankel, R., Johnson, M. and Nelson, K., (2002). The relation between auditor fees for non-audit services and earnings quality. *The Accounting Review*. (77): 77-104.

Ftouhi, K. and Moez, B. (2019). The moderating effect of the board of directors on firm value and tax planning: Evidence from European listed firms. *Istanbul Review*, 19(4), 331-343.

Ftouhi, K. Ayed, A. and Zemzem, A. (2015). Tax planning and firm value: evidence from European companies. International Journal Economics & strategic Management of Business process, 4, 73 – 78.

Ftouhi, K.and Zemzem, A. (2013). The Effects of Board of Directors" Characteristics on Tax Aggressiveness. Research Journal of Finance and Accounting ,4(4), 140 – 147.

Gaaya, S., Lakhal, N. and Lakhal, F. (2017). Does family ownership reduce corporate tax avoidance? The moderating effect of audit quality. *Managerial Auditing Journal*, 32 (7), 731-7

Gross, C. and perotti, p. (2017). Output- Based measurement of accounting Comparability: a survey of empirical proxies. *journal of Accounting Literature*, 39 (1), 1- 22

Gunny, K. A. (2010). The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting benchmarks. *contemporary Accounting Research*, 27 (3): 855-888.

Haw, I., Hu, B., Hwang, L., Wu, W. (2004). Ultimate ownership, income management, and Legal and extra-legal institutions. *Journal of Accounting Research*, (42): 423-462.

Healy, P., and Wahlen, J., (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons* 13(4): 365-384.

Hoseini, S.; Gerayli, M. and Valiyan, H. (2019). Demographic characteristics of the board of director's structure and tax avoidance: evidence from Tehran Stock Exchange. *International Journal of Social Economics*, 46 (2), 199-212.

Ilaboya, O., Monday, I. and Friday, O. (2016). Tax planning and Firm value: A Review of Literature. *Business and Management Research*, 5(2). 81-91.

Imhof, M., Seavey, S. and Smith, D. (2017). Comparability and cost of equity Capital. Accounting Horizons 31(2): 125-138.

Ismail, Mawaheb Abdel – Aziz. (2017)." Real Earnings Management versus Accrual – based and Its Effect on Firm Performance: Evidence from Egypt", Alexandria Journal of Accounting Research, December, 2017.Vol. I, No,2.

Jones. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research*, 29 (2): 193- 228.

Junita, S., Islam, M., and Ibrahim, S. (2011). Earning quality in public listed companies: A study on Malaysia exchange for securities dealing and automated quotation. *International Journal of Economics and Finance*, 3 (2): 233-244.

Jihene, F., and Moez, D. (2019). The Moderating Effect of Audit Quality on CEO compensation and Tax Avoidance: Evidence from Tunisian context. International Journal of Economics and Financial Issues ,9(1),131-139.

Kanagaretnam, K., Lee, K. Bee, J., Lim, C. And Lobo, G. (2016). Relation between auditor quality and Corporate tax aggressiveness: implications of Cross- Country institutional differences. Auditing: *A Journal of practice and Theory*, 35 (4), 105-135.

Kang, M., J. W. Kim, H. Lee, and M. Lee. (2015). Financial statement Comparability and Audit Efficiency: Evidence from South Korea. *Applied Economics*, 47 (4): 358-373.

Kang, T., (2017). Does financial Statement comparability trigger or deter earnings management Contagion? State University of New York at Buffalo, proquest Dissertations publishing, (2017). 10284556. Available at: *https://search.proquest.com/docview/1925961356/F508345033B7424PQ//?accountid=40625*

Khnah, H., ảnd khong, N. (2018). Audit, firm characteristics and real earnings management: The case of Listed vietnamese firms. *International Journal of Economics and financial Issues* 8 (4):243-249.

Kim, J., L. Li, L. J. Lu, and.Y. Yu. (2016). Financial statement Comparability and Expected Crash Risk. "*Journal of Accounting and Economics*, 61(2-3): 294-312.

Kim, R., Kim, S., and Musa, P. (2018). When does Comparability better enhance relevance? Policy implications from empirical evidence. *Journal of Accounting and public policy*: 1 - 22.

Kim, S., P. Kraft, and S. G. Ryan. (2013). Financial Statement comparability and Credit Risk. Review of Accounting Studies 18 (3): 783-823.

Klassen, J., Lisowsky, p. and Mescall, D. (2016). The Role of Auditors, Non-Auditors, and Internal Tax Departments in corporate Tax Aggressiveness. *The Accounting Review*, 91 (1), 179-205.

Kouki, M., Atri, H. and Souid, S. (2011). Does corporate governance Constrain Earnings Management? Evidence from U. S. Firms, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, Issue 35:58-71.

Kurniasih, L., Sulardi, B.and Surantac, S. (2017). Earnings Management, corporate Governance and Tax Avoidance: The case in Indonesia. *Journal of Finance and Banking Review*, 2(4),28-35.

Lestari, N. and Wardhani, R. (2015). The Effect of the Tax planning to Firm value with Moderating Board Diversity. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5 (Special Issue), 315-323.

Lin, Z. and Wang, L. (2001). Financial disclosure and accounting harmonization: Cases of three listed companies in China, *Managerial Auditing Journals*, 16, 263-273.

Moore, D.S., Notz, W. I, and Flinger, M.A. (2013). The basic practice of statistics (6th ed.). New York, Ny: W.h. Freeman and company. Available. *https://www.Westga.edu/academics/research/vrc/assets/docs/testsofsignificance notes.pdf.*

Nafti, N., Kateb, I. and Masghouni, O. (2020). Tax evasion, firm's value and governance: evidence from Tunisian Stock Exchange. *Journal of Financial Crime*, 27(3), 781-799.

Nguyen Quynh et al. (2024). " Corporate governance and earnings management: Evidence from Vietnamese listed firms". International Review of Economics and Finance, Journal homepage: *www.elsevier.com/ locate/iref.*

Nguyen, Anhthi Mai, Dai Sonle and canh Huu Yran. (2021)." The Effects of board characteristics on Financial Evidence from Vietnam" Journal of Asian Finance, Economics and business, Vol.8, No.11, pp.235-242

Richardson, G., Taylor, G., and Lanis, R. (2013). The impact of board of director oversight characteristics on corporate tax aggressiveness: An empirical analysis Journal of Accounting a public policy, 32 – 88.

Riguen, R., Salhi, B.and Jarboui, A. (2020). Do women in board represent less vorporate Tax avoidance? Amoderation analysis. *International Journal of Sociology and Social policy*, 40 (½), 114-132

Rosenfield, Paul. (2000). What Drives Earnings Management? Available From: *http://www.aicpa.org/pubs/iofa/oct2000/Opinion.htm.*

Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activites manipulation. *Journal of Accounting and Economies* 42(3):333-370

Schipper, K. (1989). Commentary on earnings management. accounting Horizons, 3(4): 91-102.

Scott, B. Jacobson and M.X. Pitman. (2005). Auditors and Earnings Management. Available from: *http://www.nvsscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/fo85002.htm.*

Sellami, M. (2015). Incentives and Constraints of real earnings management: The literature review. *International journal of Finance and Accounting*, 4 (4): 206-213.

Sellami, M. (2016). The interaction between real and accrual-based earnings management: analysis based on the mandatory IFRS adoption. *International Journal of Accounting and Economics Studies*, 4 (1): 24-31

Stallings, M.A., (2017). Financial Statement comparability and investor responsiveness to earnings news. *Journal of Accounting and Finance*, 17(4):73 – 97.

Shayesteh, Masoumeh, Rahmatollah Mordlouie, (2021)" The Relationship between Accounting comparability, Financial Reaporting Quality and pricing of Accurals ", pp. i-13, available at https: //ijnaa.semnan.ac.ir.

Shin, H. and Park, H., (2014). The effect of financial statement Comparability on divergence of opinion among investors. *Korean Accounting Review*, 39 (2): 265-311.

Shuraki, Molmohammadi Omid pourheidri and Masoud Azizkhani. (2021)." Accounting comparability, Financial Reporting Quality and Audit Opininons: evidence from Iran", Vol,29, No. I, pp.42-60.

Smith, C., and venter, E. R. (2020). Financial Statement comparability in the extractive industry. *Accounting Research journal*, 33 (3): 523-541.

Sohn, B. C. (2016). The effect of accounting Comparability on the Accrual-based and real earnings management. *Journal of Accounting and public policy*, 35 (5): 513-539.

Souza, F., and Lemes, (S. (2016). Comparability of accounting Choices in subsequent measurement of fixed assets, intangible assets, and investment property in South American companies. *Revista contabilidade and Finanicas* 27 (71): 169 -184.

Stallings, M. A., (2017). Financial Statement comparability and investor responsiveness to earnings news. *Journal of Accounting and Finance*, 17 (4): 73-97.

Tandean, A. and Winnie, W. (2016). "The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance: An Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in IDX period 20/0 -30 /3 – Asian journal of Accounting Reseach, 1(1), 28 – 38.

Taplin. (2017). Measuring the Comparability of Company Accounts Conditionally: A Reseach Note. ABACUS 53 (4): 527-539.

Taplin. H. (2010). Statistical inference using the T index to quantify the level of comparability between accounts. *Accounting and Business Research* 40. (1): 75-103.

Tarmidi, d., Murwaningsari, E. (2019). The Influence of Earnings Management and Tax planning on Firm Value with Audit quality as Moderating variable. *Research Journal of Finance and Accounting*, 10 (4), 177-184.

Wagenhofer. (2005). Economic effects of tightening accounting standards to restrict earnings management. *The Accounting Review* 80 (4): 1101-1125.

Wu, I. S., and I. Zhang (2011). Accounting Integration and Comparability Evidence from Relative Performance Evaluation Around IFRS Adoption Working paper. Available at: *http://ssrn.com/abstract=1650782.*

Yang J.J, Z.X and Wang Y. (2016). The " Influence of accounting Comparability on the audit fees. 3rd International Conference on Management Science and Management Innovation: 308-313.

Yasar, A. (2013). Big four auditors' a udit quality and earnings management: Evidence from Turkish stock market. *International Journal of Business and Social Science* 4 (17): 153-163.

Yip, R.W. and young, D., (2012). Does mandatory IFRS adoption improve information comparability? *The Accounting Review*, 87(5):1767- 1789.

Zang; (2012). Evidence on the Trade-off between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earning Management, 2.675-703.

Zeff, S. A. (2007). Some obstacles to Global Financial Reporting comparability and Convergence at a high level of Quality. *The British Accounting Review* 39 (4): 290-302.

Zhang, J. (2018). Accounting Comparability, audit effort, and Audit outcomes. *Contemporary Accounting Research* 33 (1): 245-276.